

# القرائن النحوية

وإطراح العامل والإعراب والتقدير والمجمل

الدكتور تمام حسين

أجرى المكتب الدائم مسابقة بين الطلبة العرب في موضوع لغوي فحاز الدرجة الأولى الدكتور تمام حسين الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) وهذه المسابقة هي الثانية عشر وعملتها تقدمت في المكتب عادة كل عام تقريباً وقد مولتها هذا العام دولة الكويت وصرف للفائزين الأول والثاني والثالث المكافآت المنصوص عنها في الإعلان الذي دعا الطلبة إلى خوض غمارها وقد اشترطنا فيها في الإعداد المسابقة ونحن نشكر فيما يلي الرسالة الفائزة بالدرجة الأولى وبسببها الرسلات التالية بعدما إن شاء الله ونشرنا الإصدار العامل الدكتور تمام حسين الذي لم يكن عربياً عنه كتابه في الأخطاء التي يقع بها بين والدرجات الثانية والثالثة وقد كان هذا الكتاب حقيقياً لغوياً متعمقاً في النحو العربي إجمالاً والعاملياً خصوصاً وقد كان مستوفياً في الإعراب مع سائر اللغات في حله التعمق الحضاري والإنساني.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

جهاز أكبر مكون من أجهزة فرعية . والمعروف ان الجسم الانساني جهاز حيوي واحد ذو وظيفة معينة هي تحقيق الوجود البيولوجي للانسان ولكن هذا الجهاز الحيوي الواحد مركب من اجهزة فرعية كالجهاز الهضمي والجهاز العصبي والجهاز الانفرازي والدورة الدموية والجهاز التنفسي وهلم جرا . ولكل واحد من هذه

الذي يرتضيه طلاب الدراسات اللغوية المعاصرة ان اللغة منظمة عرفية رمزية ترمز الى نشاط المجتمع وتوجد لتجاربه الكلمات الدالة على هذه التجارب كما توجد الانظمة التي تنسق العلاقات بين الكلمات حين تنتظمها الجمل . واذا كانت اللغة منظمة تشتمل على انظمة فما اشبهها اذن بالجسم الانساني الذي نعرف انه

الاجهزة وظيفية معينة يمكن لطلاب وظائف الاعضاء ان يوضحوها ويحللوا كما لو كانت مستقلة عن بقية الوظائف التي تؤديها الاجهزة الاخرى في الجسم وذلك امر تسمح به طبيعة الرغبة في تنظيم المعلومات وتنسيقها في ابواب ومفصول. وعلى الرغم من ان هذه الاجهزة الفرعية في جسم الانسان يتوقف عمل كل واحد منها على عمل الاجهزة الاخرى فلا يعقل ان يؤدي اى جهاز مفرد منها عمله وهو مستقل عن بقيتها . ومعنى هذا ان هناك تنسيقا في العمل يتم بين هذه الاجهزة التي يتكون منها الجهاز الحيوى الاكبر وهو جسم الانسان ويمكن ان نسمى هذا التنسيق في العمل تنسيقا في اداء الوظيفة .

وكما راينا جسم الانسان جهازا مركبا من اجهزة متعددة نرى اللغة منظمة مركبة من انظمة اشهرها النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى . والفارق الاساسى بين جسم الانسان واللغة ان هذا جهاز حيوى وهذه جهاز رمزى عرنى وان الاول يتم به تحقيق الوجود البيولوجى للانسان والثانى يتحقق به وجوده الاجتماعى وكما ان الضرورات العملية تفرض على طلاب وظائف الاعضاء ان يتناولوا اجهزة الجسم الانسانى بالدراسة مستقلا بعضها عن بعض يتعين على طلاب اللغة ان يفترضوا استقلالا في الذهن لا في الحقيقة لكل نظام من انظمة اللغة يسهل به تناوله . ذلك بان التقسيم والتبويب هما ملاك النشاط العلمى في كل المجالات وليس مجال اللغة بدعا في ذلك . ولولا التقسيم والتبويب لظلت الحقائق المفردة مستعصية على الدرس لكثرتها وتشعبها ، ولاستحالة الاستقراء التام في مجال العلم حتى لقد عدل العلماء عنه الى الاستقراء الناقص وجعلوه اساس المناهج الحديثة .

### النظام الصوتى :

بقى ان ننظر كيف يستطيع طالب اللغة ان ينشئ النظام الصوتى من مجموع الاصوات التى عرفها بالملاحظة والتجربة . هنا يأتى دور القيم الخلافية او الفروق بين الحروف من حيث المخارج والصفات . فالتاعدة الذهبية هنا هي انه لا بد ان يكون هناك فارق في المخرج او في الصفة او فيهما جميعا بين كل صوت وصوت آخر فلو اتفقا في كل شئ لصارا صوتا

بقى ان ننظر كيف يستطيع طالب اللغة ان ينشئ النظام الصوتى من مجموع الاصوات التى عرفها بالملاحظة والتجربة . هنا يأتى دور القيم الخلافية او الفروق بين الحروف من حيث المخارج والصفات . فالتاعدة الذهبية هنا هي انه لا بد ان يكون هناك فارق في المخرج او في الصفة او فيهما جميعا بين كل صوت وصوت آخر فلو اتفقا في كل شئ لصارا صوتا

## النظام الصرفى :

اما النظام الصرفى للغة فانه يبنى على ثلاث دعائم هى : المعانى الصرفية والمباني الصرفية والفروق (القيم الخلافية) التى تكون بين المعنى والمعنى كما تكون بين المبنى والمبنى - وتنقسم المعانى الصرفية الى قسمين هما : معانى التقسيم ومعانى التصريف ولكل منهما مبانيه التى يعرف بها . فأما معانى التقسيم فهى معانى اقسام الكلم التى يتألف منها الكلام وهذه المعانى (كالاسمية والفعلية الخ ) تعتبر حجر الزاوية فى النظام الصرفى للغة لان المباني التى تدل عليها ( كالاسم والفعل الخ ) هى كبرى الاجزاء التحليلية فى هذا النظام وهى الاجزاء التى يمكن لامثلتها ان تحمل معنى مستقلا عند افرادها وعزلها عن سياق الكلام . اما ما اسميه معانى التصريف فهى المعانى التى يجرى بحسبها التفريق بين الصور المختلفة التى يتشكل بها قسم معين من اقسام الكلم كالتكلم الخ . والافراد الخ . والتذكير الخ والتعريف الخ . ولكل من هذه المعانى مبنى واحد او اكثر تدل عليه كالتكلم الخ والمفرد الخ . والمذكر الخ والمعرف الخ . ومن الواضح ان هذه المباني التصريفية لا يمكن افراد امثلتها عن الكلام على نحو تستقل معه بمعانيها كما يستقل الاسم او الفعل او الحرف بمعناه اى ان امثلة هذه المباني التصريفية لا تحسب فى عداد المفردات كما تحسب امثلة الاسم والفعل والحرف .

وعند النظر فى الاسس التى يتم بها تقسيم الكلم نلاحظ ان هذا التقسيم لا يبنى على اساس واحد وانما تتعدد جهات التفريق بين قسم وقسم وتتفرع الى فروق تتعلق بالمعنى واخرى تتعلق بالمبنى . وحين قسم النحاة العرب الكلم الى ثلاثة اقسام حاولوا راشدتين ان يبنوا هذا التقسيم على الاعتبارين السابقين ( المعنى والمبنى ) فأما محاولة البناء على المعنى فتبدو فى قولهم : « الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى فى غيره » . واما محاولة بناء التقسيم على المبنى فتبدو مثلا فى قول ابن مالك :

بالجر والتثوين والندا وال

ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وابتت ويا افعلتى

ونون اقبلن فعل ينجلى

واحدا ولم يعد هناك وجه لاعتبارها صوتين مختلفين . فاذا استقر ذلك فى ذهن الطالب فعليه بعد ذلك ان يربط هذا التفريق بالمعنى ربطا محكما . فاذا فعل فسيجد ان من الحالات التى تصادفه ما يتعذر فيه على صوت ما ان يحل فى الكلام محل صوت آخر وان من الحالات ما يمكن معها لصوت معين ان يحل محل صوت آخر فى كلمة بعينها فيتغير معنى الكلمة تبعا لهذا « الاستبدال » . والقاعدة الاساسية فى ذلك ان الصوتين اذا لم يحل احدهما محل الآخر يعتبران اخوين فى نطاق وحدة من وحدات النظام الصوتى . اما اذا حل احدهما محل الآخر مع تغير فى معنى الكلمة فهما من حرفين مختلفين والمثال الذى نضربه لايضاح ذلك يعود بنا مرة اخرى الى الاصوات النونية التى اشرنا اليها من قبل حيث نلاحظ ان اى صوت من هذه الاصوات النونية التى وردت فى غير كلمة « انا » من الكلمات السابقة لا يمكن ان يتم نقطه فى كلمة « انا » بمعنى ان صوت النون فى « انا » لا ينطق بالشفة مع الانسان مثلا ولا يخرج فيه اللسان ولا ينطق فى اللهاة الخ . ومعنى ذلك ان بين صوت النون فى « انا » وبين بقية اصوات النون الاخرى تخارجا من حيث الموقع الواحد فلا يحل احد اصوات النون فى كلمة محل واحد آخر من اصواتها وبذلك نفهم من هذا « التخارج » ان جميع هذه الاصوات النونية تندرج تحت عنوان واحد هو « حرف النون » . اما اذا حاولنا ان نضع فى موضع صوت النون فى « انا » صوتا آخر كأحد اصوات اللام او الميم مثلا فاننا سنجد هذا الامر ممكنا مع تغير فى المعنى بحيث تصير الكلمة « الا » او « اما » وبذلك « الاستبدال » يصير صوت النون « مقابلا استبداليا » لصوتى اللام والميم ويمكن باختيار امثلة اخرى ان نفهم انه « مقابل استبدالى » لكل ما عداه من « الحروف » .

وباستخدام طريقة الاستبدال التى تعتمد على الاختلاف فى المعنى كما تعتمد على القيم الخلافية بين المخارج بعضها وبعض وبين الصفات كذلك يستطيع الطالب ان يحدد الوحدات التى يتكون منها النظام الصوتى فى اللغة وهذه الوحدات هى الحروف فكل حرف فى النظام الصوتى للغة « مقابل استبدالى » لكل ما عداه من الحروف وشرط كونه وحدة بعينها فى هذا النظام ان يكون كذلك .

سواها الحرف كهلوفى ولم

فى هذا التقسيم فعلا فوصلت الى ان الكلم العربى  
ينقسم الى سبعة اقسام هى :

الاسم - الصفة - الفعل - الخالفة - الضمير -  
الظرف - الاداة . وسأحاول فيما يلى ان افرق بين كل  
واحد من هذه الاقسام وبين ما سواه مشيرا الى حقيقة  
هامة جدا هى ان المبنى الدال على معنى اى على  
قسم من هذه الاقسام ربما نقل من الدلالة على معناه  
الذى يدل عليه بحسب التقسيم الى معنى آخر بحسب  
العرف الاستعمالى للغة كأن ينقل الفعل من الفعلية  
الى الاسمية كما فى « يزيد » و « يشكر » وكما ينقل  
الاسم المبهم الى الظرفية كما فى « يوم الجمعة »  
و « ثلاث ساعات » وكما ينقل حرف الجر الى الظرفية  
كما فى « مذ » و « منذ » والموصول الى معنى اداة  
الشرط او الاستفهام كما فى « من » و « ما » و « اى »  
الخ .

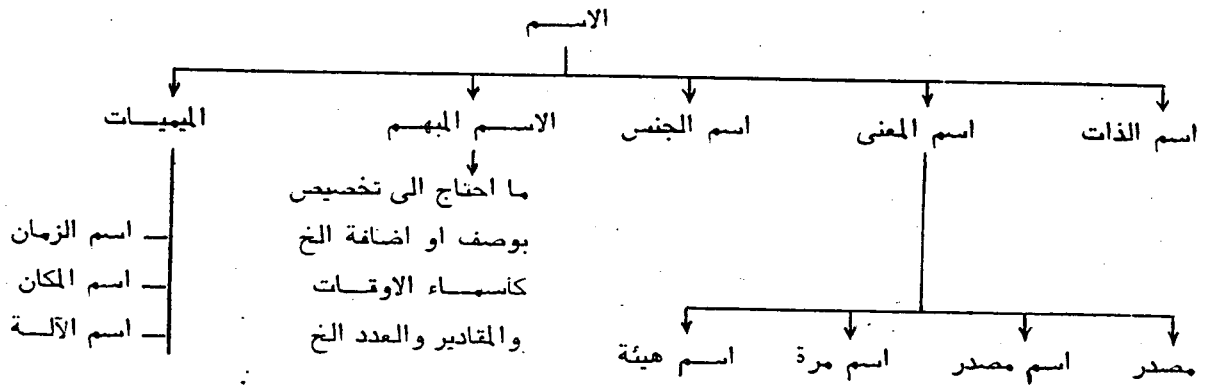
فاذا اردنا ان نحدد المعانى والمباني التى يتم تقسيم  
الكلام بها وجدناها كما يلى :

ا - المعانى : ب - المبانى :

المسمى	البنية
الحدث	الصورة الاعرابية
الزمن	التضام
التعليق	الرتبة
معنى الجملة	الاصاق
	الجدول
	الرسم الاملائى

الاسم : يمكن فهم المقصود بالاسم من التخطيط  
التالى :

وفى رأى ان التقسيم الذى ورثناه عن النحاة العرب  
بحاجة الى اعادة نظر بل الى محاولة جديدة لتقسيم  
جديد مبنى على الاسس المذكورة . ولقد اعدت النظر



على مطلق الحاضر والغائب الخ ( تسمية ) .

3 - الاسم يكون مضافا ومضافا اليه وموصوفا  
وهذا يخرج الضمائر لانها تقع موقع المضاف اليه ولا  
تقع موقع المضاف ولا موقع الموصوف ابدا ( تضام ) .

4 - الاسم يكون مسندا اليه  
ولا يكون مسندا وهذا يخرج الصفة  
لانها تكون مسندا كما تكون مسندا اليه وربما تم لها  
ذلك فى موقع واحد من مواقعها كما فى قولك : جاء  
الباسم وجهه . اذ وقع « الباسم » مسندا اليه باعتبار  
« جاء » ومسندا باعتبار « وجهه » ( تعليق ) .

ويمتاز الاسم بما يلى :

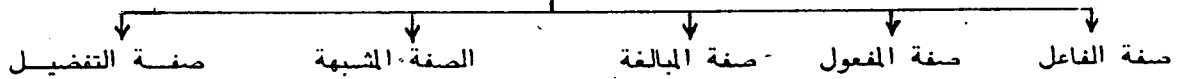
1 - قبول الجر لفظا وهذا القيد ان ادخل معه  
الصفات فانه يخرج الضمائر والظروف لانها لا تجر  
ولو كان الجر محلا هو الدليل على الاسمية لاصبحت  
الجملة التى فى محل جر فى عداد الاسماء ( علامة  
اعرابية ) .

2 - الدلالة على مسمى وهذا يخرج الفعل اولا  
لانه يدخل على حدث وزمن كما يخرج الصفة لانها  
تدل على موصوف بالحدث ويخرج الضمير لانه يدل

والتأويل وسنرى هذا واضحا في الكلام عن ذكر خصائص  
الاقسام الأخرى للكلم العربي وبخاصة عند الكلام عن  
الصفات والضمائر والظروف .  
**الصفة :** والمقصود بالصفات يتضح مما يأتي :

وهكذا نجد الاسم يتميز بخصائص معينة توضح لنا  
ان النحاة العرب حين اعتبروا الصفات والضمائر  
من الاسماء وقعوا في مزلق التعميم وقد جرهم هذا في  
كثير من الاحيان الى التورط في مطالب التبرير والتخريج

## الصفة



وتمتاز الصفات بما يأتي :

1 - وتمتاز الصفات بما يأتي :  
وضع اللفظ المعرب في صورة يقلبها الذوق والعرف  
العربيان اذ يلاحظ طلاب اللغة ان حرية صياغة الاسماء  
عند تعربها اكبر من حرية صياغة الصفات من الناحية  
الصرفية . اصف الى ذلك ان بعض الصيغ تستعمل  
للإسماء ولا تستعمل للصفات ولعل الأشموني قد فطن  
للفرق بين الاسم والصفة حين تعرض لشرح باب  
التصريف من الفية ابن مالك اذ اشار الى هذه الحقيقة  
السابقة ( بنينة ) .

1 - تقع مسندا ومسندا اليه كما سبق فتمتاز  
بذلك عن الافعال التي لا تقع الا موقع المسند والاسماء  
التي لا تقع الا موقع المسند اليه . وهذه الخاصة من  
خواص الصفات تبرر القول بوجود جملة وصفية في  
اللغة العربية تقف جنبا الى جنب مع الجملتين الاسمية  
والفعلية ويتضح ذلك في اعراب « اقامم زيد » فالنحاة  
يروون ان كلمة « قائم » مبتدا وان كلمة « زيد » فاعل  
ويلاحظ على ذلك امور :

3 - وتمتاز الصفات عن بقية الاقسام السبعة ايضا  
من حيث الجداول الصرفية . والجداول الصرفية ثلاثة  
انواع اولها الجدول الالصاقى الذى نحاول به ان نرى  
ما تتقبله الكلمة من اللواصق الدالة على المعانى  
الصرفية كأداة التعريف تلحق الاسماء والصفات وتكون  
التوكيد تلحق الافعال وتكون الوقاية تلحق الافعال  
وبعض الادوات . وثانيها الجدول التصريفى الذى يبدو  
حين ننظر في احد الافعال لنرى ما اذا كان مستكملا  
صوره الثلاث او ان الماضى او المضارع مثلا لا يأتيان  
منه وحين ننظر في اسم فاعل مثلا لنرى هل تأتى من  
مادته بقية الصفات اولا وثالثها الجدول الاسنادى  
الذى يسند فيه الفعل بصوره المختلفة الى الضمائر ليرى  
وجه التغير فيه بالاعمال والابدال والظروف .

الاول : ان المبتدا والفاعل كليهما من قبيل المسند  
اليه وفي قول النحاة انكار لبناء الجملة لان الاسناد  
لا يتم بين مسند اليهما بل يتم بين مسند اليه ومسند .  
الثانى : ان في قولهم ان زيدا فاعل اعترافا بان  
الصفات ليست اسماء لان الاسم عندهم لا يرفع فاعلا  
ولا ينصب مفعولا .

الثالث : ان في اشتراط اعتماد الوصف مع الفاعل  
والمفعول على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف  
اعترافا بان « يوسف » و « زكريا » هما مؤيدان دور  
جملة النفي او جملة الاستفهام وهما اصليتان او جملة  
الخبر او جملة الصفة وهما فرعيتان ومعنى ذلك ان  
الجملة الوصفية تصلح جملة اصلية وفرعية . والوجه  
في رأى ان اعراب الوصف لا ينبغى ان يكون بدعوى  
انه مبتدا وانها يكون بانه صفة فاعل او مفعول الخ  
كما نصف الفعل في الاعراب بانه فعل ماض او مضارع  
الخ ( تضام - وكذلك معنى الجملة ) .

فبالاسماء تدخل جداول الالصاق فقط والصفات تدخل  
جداول الالصاق والتصريف والافعال تدخل هذين  
النوعين كما تدخل جداول الاسناد . وانما قلت ان  
الصفات لا تدخل جداول الاسناد لان هذا النوع من  
الجداول لا تتغير فيه بنية الصفات باعلال او ابدال  
الخ . كما تتغير بنية الافعال ومن ثم لا يفيدنا وضع  
الصفة في جدول اسنادى اية فائدة لاغراض التحليل  
اللغوى . ( جدول ) .

2 - تمتاز الصفات بأنها محددة الصيغ اكثر مما  
تتحدد صيغ الاسماء ويتضح ذلك عند ارادة التعريب

4 - سبق ان اثرت الى ان الصفات تدل على موصوف بالحدث . اي انها لا تدل على مسمى كما تدل الاسماء ولا على مطلق الحدث كما تدل المصادر من بين الاسماء ولا على حدث وزمن كما تدل الافعال ولا على مطلق الغائب والحاضر كما تدل الضمائر ولا على ظرفية كما تدل الظروف ولا على علاقة كما تدل الادوات وبذلك تمتاز الصفات عن بقية الاقسام ( مسمى ، حدث ، زمن ) .

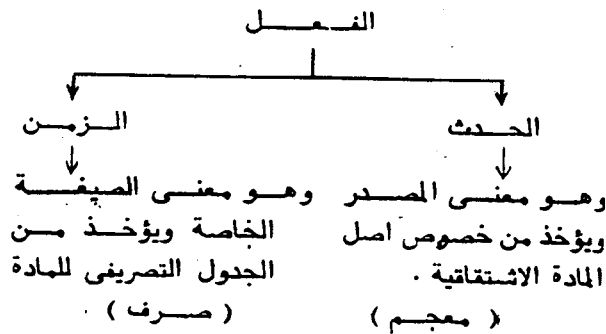
2 - للافعال صيغ خاصة بها تختلف عن صيغ الاسماء والصفات وهي قياسية ومحفوظة في كتب الصرف ( بنية ) .

3 - تقبل الافعال الدخول في كل انواع الجداول بخلاف الاسماء التي لا تدخل الا الجداول الاصاقية وبخلاف الصفات التي تدخل الجداول الاصاقية والتصريفية دون الاسنادية ( جدول ) .

4 - تمتاز الافعال عن بقية الاقسام بقبول عدد من اللواحق لا تلتصق بغيرها كضمائر الرفع المتصلة وضمائر النصب المتصلة والسين ولام الامر وحروف المضارعة ونون التوكيد وتاء التأنيث المفتوحة ( جدول - شكل املائي - الصاق ) .

5 - تمتاز الافعال بدخول بعض الضمائم عليهما مثل قد وسوف ولم ولن ولا الناهية مما لا يدخل على غير الافعال من الاقسام الاخرى للكلم ( تضام ) .

6 - تدل الافعال على حدث وزمن على النحو الآتي:



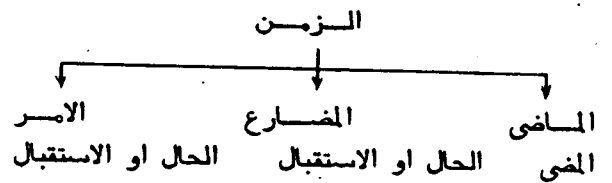
اما الاسماء فتدل على مسميات حتى ان المصدر حين يدل على الحدث المطلق انها يتخذ هذا الحدث المطلق مسمى له ومن هنا اطلق طلاب اللغة على المصدر « اسم الحدث » وقال فيه ابن مالك :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من امن

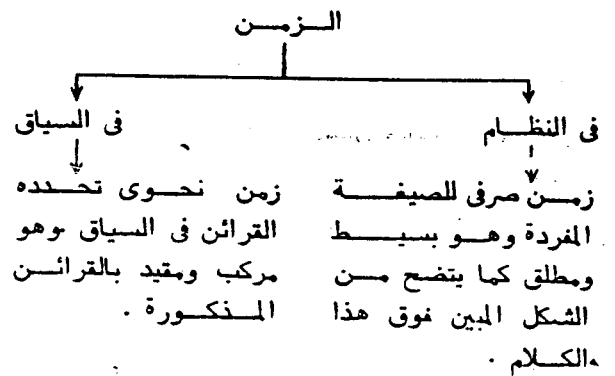
واما الصفات فتدل على موصوف بالحدث عن طريق الفاعلية او المفعولية او البالغة او مطلق ثبوت الوصف او التفضيل ( مسمى - حدث - زمن ) .

4 - سبق ان اثرت الى ان الصفات تدل على موصوف بالحدث . اي انها لا تدل على مسمى كما تدل الاسماء ولا على مطلق الحدث كما تدل المصادر من بين الاسماء ولا على حدث وزمن كما تدل الافعال ولا على مطلق الغائب والحاضر كما تدل الضمائر ولا على ظرفية كما تدل الظروف ولا على علاقة كما تدل الادوات وبذلك تمتاز الصفات عن بقية الاقسام ( مسمى ، حدث ، زمن ) .

الفعل : والفعل ثلاثة انواع : ماض ومضارع وامر ولكل من هذه الثلاثة صيغته الخاصة التي تتعدد بين التجرد والزيادة كما ان له معناه الزمنى الصرفي الخاص الذى يتمثل في الشكل الآتى :



هذا هو النظام الزمنى الصرفي في اللغة العربية ومنه يبدو ان الماضى خالص لصيغة الفعل الماضى وان الحال والاستقبال هما المعنيان اللذان يفهمان من المضارع والامر فلا يعين النظام الصرفي احدهما لاحدهما اذ لا يكون هذا التعيين في الزمن الصرفي الذى هو معنى الصيغة المفردة وانما يكون تعيين الزمن للفعل بواسطة عدد من القرائن في السياق النحوي ولا مجال لذكرها الآن . ومعنى ذلك ان هناك فرقا بين الزمن الصرفي والزمن النحوي على الوجه التالى :



ويمتاز الفعل عما عداه من انواع الكلم بما يأتى :

1 - يختص الفعل بقبول الجزم ( وهذا في المضارع

ولا تخطيء النظرة الفاحصة ان ترى وجه الشبه في الصيغة بين « افعل » للتعجب و « افعل » للتفضيل وان افتزقت الصيغتان اعرابا وبناء . والذي نرمى اليه بهذه المناقشة ان نزع ان صيغتي التعجب لا تقعان في عداد الافعال . ولا شك انها ليستا من الصفات ايضا لعدم قبولهما علامات الصفات ومن هنا لا يبقى لهما الا ان تنتميا الى قسم آخر من اقسام الكلام .

وخالفنا المدح والذم ايضا ابعد ما تكونان عن الفعلية لعدم ورودها على صيغ الافعال واوزانها وعدم دلالتها على الزمن والحدث ولعدم قبولهما الدخول في جدول يستندان فيه الى ضمائر الرفع المتصلة كما تسند الافعال ولعدم قبولهما ان تدخل عليهما قد والسين وسوف ولم ولن وبقية ما يدخل على الافعال ولورودها في النصوص العربية مع حروف الجر ولان الاسم الدائم الرفع بعدها لا يعرب فاعلا وان مرفوعها الذي تدعى له الفاعلية قد ينصب على التمييز فلا يكون لهما فاعل . ومن هنا يصبح في القول بفعليتها بعض التسقف ويصبح من الافضل فيهما ان يعتبرا من قسم آخر من اقسام الكلام غير الافعال .

والذي قلناه من وجوب اخراج خوالف التعجب والمدح والذم من عداد الافعال يصبح اكثر وضوحا في محاولة اخراج خوالف الاخالة ( اسماء الافعال ) من عداد الاسماء لعدة اسباب منها ان النحاة دائما يفسرونها بالافعال فيقولون ان شتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد واوه بمعنى اتوجع وصه بمعنى اسكت ومنها ان هذه الخوالف لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الصفات ولا الافعال ولا غيرها وانها عبارات جارية مجرى الامثال Idioms فلا تتغير في معناها ولا في مبناها ومن ثم يصبح من الضروري لطالب اللغة ان يخرجها من عداد الاسماء والافعال وان يلتبس لها شبيها من الكلم يضمها اليه في قسم واحد .

واوضح من ذلك امر خوالف الاصوات ( اسماء الاصوات ) اذ لا تشارك الاسماء في علاماتها كما لا تشارك الافعال ولا الصفات الخ وانما هي عبارات ينظر اليها من حيث الاشتقاق باعتبارها « عقيما » ان صح هذا التعبير الذي اقدم دونه الاعتذار .

والقسط المشترك بين هذه الخوالف جميعا كما

7 — لا تقع الافعال من الجبل الا موقع المسند ومن ثم تختلف عن الاسماء التي لا تقع الا موقع المسند اليه وعن الصفات التي تقع الموقعين جميعا كما سلف .

وبهذه الخصائص تنفرد الافعال بقسم خاص من اقسام الكلم العربي من حيث المعنى ومن حيث المبنى .

**الخالفة :** والخوالف عبارات افضاحية اي تستعمل في الانصاح عن موقف للمتكلم من امر ما ومن ثم كانت الجملة التي تبني على هذه الخوالف جملا انشائية في معناها ولكن ما تدل عليه من معنى الانشاء يبدي طابعا خاصا شبيها بما يسمنه في الانجليزية Exclamation . وهذه الخوالف اربعة انواع :

1 — خالفة التعجب نحو ما احسنه واحسن به .

2 — خالفة المدح او الذم نحو نعم زيد رجلا وبئس هند امرأة .

3 — خالفة الاخالة نحو هيهات ما تريد واوه وصه .

4 — خالفة الصوت نحو كخ للصبى .

والاستعمالات التي ترد فيها هذه الخوالف جزء لا يتجزأ من اللغة الانفعالية او العاطفية التي يطلق عليها طلاب اللغة في الغرب Affective Language وربما شاركتها في ذلك الندبة والاستغانة والعبارات الاخرى الدالة على الاستحسان والاستهجان .

واذا نظرنا الى صيغتي التعجب وجدنا ان دعوى فعليتها تحتاج الى كثير من النظر لانها لا تقبلان علامات الافعال ولا تدخلان في الجداول المختلفة كما تدخل الافعال فلا ترفعان الفاعل ولا تدلان على حدث وزمن كما تدل الافعال ولا توصفان بالتعدى واللزوم كما توصف الافعال . وعندى ان هاتين الصيغتين نواتا رحم وقربى تصل بينهما وبين صفة التفضيل سواء من حيث المعنى ومن حيث المبنى . فاما من حيث المعنى ففي التعجب دلالة على تفضيل التعجب منه على ما كان من قبيله ولم يبلغ مبلغه واما من حيث المبنى فيكنى للاشارة اليه ان نذكر قول ابن مالك :

صغ من مصوغ منه للتعجب  
افعل للتفضيل واب اللذاب

ذكرنا ان لها طبيعة الانفصاح الذاتي فكلها من الاساليب الانشائية ويحسن في جميعها في الكتابة ان تعقبه علامة الترقيم الدالة على النائر (؛) . وما كان ابعد النحاة من الصواب حين فسروا هذه الخوالف بعبارات من قبيل الاسلوب الخبرى لان الفرق بين شتان زيد وعمرو وافترق زيد وعمرو لا يمكن ان يكون قد خفى على اصحاب الادب ان صح انه خفى على ارباب اللغة وقد كنت النمى لهم المعاذير لو كانوا قد فسروا هذه العبارة بعبارة تعجب مثل « ما اكبر الفرق بين زيد وعمرو لان التعجب انفصاحى ومن ثم يصبح قريب المعنى من التعبير بخالفة الاخالة . ومثل ذلك ما نلاحظه من فارق بين « اوه » وبين « اتوجع » فلو انك احسنت بلسعة النار في يدك فقلت : « اتوجع » لكان للسليح عذر الا يخف الى نجدك وان يسالك في هدوء : « مم تتوجع » ولو قلت : « اوه » لاختلف امر استجابته لك باختلاف المعنى لان عبارة « اوه » تدل على الانفصاح والانشاء على حين تدل عبارة « اتوجع » على الاخبار المجرد .

ويجمع بين هذه الخوالف ايضا انها ثابتة الصياغة جارية مجرى الامثال وانها اما محرومة من الروابط الاشتقاقية تماما كما تبدو الحال في خوالف الاخالة والاصوات او ان روابطها الاشتقاقية واهية ببقية صيغ مادتها كنعيم وبئس او انها يغلب فيها تناسي هذه الروابط كخالفة التعجب .

وتمتاز هذه الخوالف من بقية اقسام الكلم بها بآتى:

1 - انها لا تدل على مسمى ولا حدث ولا زمن ولا موصوف بحدث وانها تدل على مجرد الانفصاح عن موقف للمتكلم من امر معين وبذلك تختلف عن بقية اقسام الكلم .

2 - انها جميعا ذوات رتب محفوظة بالنسبة لضالمتها وقد جاءها حفظ الرتبة هنا من كونها عبارات محفوظة ثابتة التركيب جارية مجرى الامثال التي لا تغير وهذا يفرق بينها وبين اقسام الكلم الاخرى التي لا ينتظم حفظ الرتبة فيها الجملة جميعها على هذه الصورة .

3 - انها عديمة الحاجة الى اللواحق كما في خوالف الاخالة والاصوات او قليلة الاحتمالات لها كما في اقتصار التعجب على ان تلصق به نون التولية واقتصار المدح والذم على تاء التانيث المفتوحة وهذا مبرر آخر لامرادهما في قسم خاص .

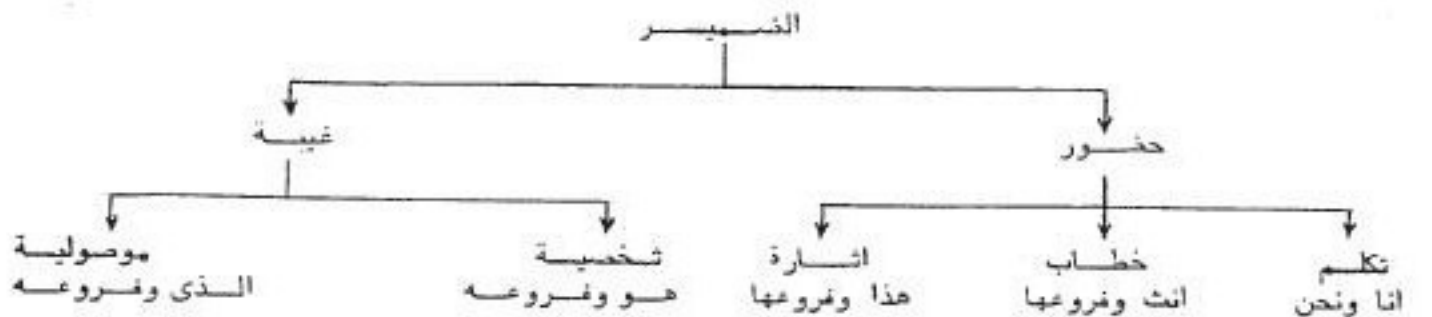
4 - ان لها طابع الافتقار الى الضمائم المعينة كافتقار التعجب الى ما والمنصوب وافتقار المدح والذم الى اسم الجنس وافتقار بعض خوالف الاخالة الى المرفوع .

5 - لا يصدق وصفها بالتمعدي واللزوم ولم يسدر بخاطر النحاة ان يعربوا المنصوب بعد اى منها مفعولا . وبهذا يتضح الفرق بين الخوالف وبقية اقسام الكلم وبخاصة الاسماء والافعال .

**الضمير :** الضمير ما دل على مطلق ذى حضور او غيبة دون دلالة على خصوص الغائب او الحاضر وهذا هو ما يقصده ابن مالك بقوله :

وما لذي غيبة او حضور  
كانت وهو سم بالضمير

وفي رايى ان تعريف ابن مالك صالح لان يحمل على ما لم يرده ابن مالك بالضمير بل ما ارىد انا هنا ان اجعله مشمولا بهذا الاصطلاح ويتضح توسيمى لدلالة هذا الاصطلاح بحيث يشمل ما هو اكثر من ضمائر الاشخاص على النحو التالى :





ومعنى ذلك ان الضمائر في نظام الصرف العربي تنقسم الى ثلاثة اقسام :

1 - ضمائر شخصية

2 - ضمائر اشارة .

3 - ضمائر موصولة :

ولا شك ان الغيبة والحضور من المعانى الصرفية العامة التي لا تتطلب الاسماء للتعبير عنها بل هي معان « حقا ان تؤدى بالحرف » كما يقول النحاة ولقد رأى النحاة هذا « الشبه المعنوي » بين الضمائر بتوابعها وبين الحروف اساسا من اساس بنائها . يضاف الى ذلك ما يتسم به استعمالها من الافتقار المتأصل الذى لهذه الضمائر لان ضمائر الاشخاص تفتقر الى مرجع وتفتقر الموصولات الى صلة كما تفتقر الاشارات الى مئول مادى او ذهنى وهذه الامور التي تفتقر اليها الضمائر هي التي تعين على تحديد العموم الذى في دلالتها على مطلق الغيبة او الحضور .

وتمتاز هذه الضمائر عن بقية اقسام الكلم على النحو التالى :

1 - الضمائر ذات رتب محفوظة فالرتبة محفوظة بين الضمير الشخصى ومرجعه كما انها محفوظة بين الموصول وصلته وبين ضمير الاشارة وبيانه .

2 - لكل نوع من الضمائر طريقتان للاستعمال احدهما الاشباع والاخر الاضعاف ففى ضمائر الاشخاص يكون الاشباع بالضمير المنفصل والاضعاف بالمتصل وفي الاشارة يكون الاشباع بحروف التنبيه والبعد والخطاب ويكون الاضعاف بحذفها وفي الموصول يكون بذلك فى « اولاء » وبغيره فى غيرها « كالى » و « اللذ » و « منو » و « من » وكذلك « ما » و « م » . وبهذا تقرب الضمائر من الحروف وتبعد عن الاسماء .

3 - كل الضمائر يقع موقع المضاف اليه ولا يكون مضافا كما لا يكون موصوفا ابدا وهذا فرق بين الضمائر والاسماء ايضا :

4 - تبدو الضمائر المتصلة فى الكتابة اجزاء كلمات مثلها مثل الحروف المتصلة تماما وهذا يفرق بينها وبين الاسماء .

5 - تلعب الضمائر ذات العائد دور الربط فى السياق ويساعد الافتقار على اداء مثل هذا الدور .

كل ذلك يبعد بالضمائر المختلفة عن ان تكون اسماء ويدعو الى افرادها بقسم خاص من اقسام الكلم فى اللغة العربية .

**الظرف :** سبق ان نكرت ان بعض اقسام الكلم يستعمل متغولا للدلالة على معانى الاقسام الاخرى ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة فى اكثر الالفاظ المستعملة استعمالا الظروف . فالملحوظ ان الكثير من الاسماء البهمة يستعمل استعمال الظرف وكذلك المصادر وبعض الاشارات والادوات . فمن ذلك مثلا :

أ - اسماء الجهات نحو رأيت يسيّر غرب الحائط وجنوب الحديقة وامام المسجد .

ب - اسماء الاوقات نحو رأيت ساعة الشروق يوم الجمعة وصباح السبت وظهر الاحد - وحين البأس

ج - اسماء الاعداد نحو : خرجت خامس رمضان وجلست ثلاث خطوات من المعلم .

د - اسماء المقادير نحو : سرت فرسخا او بريدا .

هـ - اسم الزمان نحو رأيت مطلع الشمس .

و - اسم المكان نحو تعمدت مقعد فلان .

ز - المصدر نحو اتيك طلوع الشمس وتقدم الحاج ومنه فى رأى قط وعوض مقطوعين عن الاضافة .

ح - اسماء مبهمة اخرى نحو عند ولدى وقبل وبعد ولدن ونصف وبعض وكل .

ط - الصفات والمنسوبات نحو جلست طويلا وجميع اليوم وشرقى المنزل .

ي - بعض الاشارات نحو اجلس هنا ولا تجلس هناك وهما من اشارات المكان ومن اشارات الزمان فى رايى كلمة « الآن » .

ك - بعض الحروف نحو ما رأيت مذ امس ومنذ يوم الجمعة .

ولقد رأينا مما تقدم ان اكثر ما اطلق النحاة عليه اصطلاح « الظرف » لم يكن فى الحقيقة ظرفا بالمعنى الصرفى ولا صلة بينه وبين الظرف الا ان كليهما يقع

2 - انها جميعا نوات رتبة محفوظة عبر النحاة عنها بعبارة « الاضافة الى الجملة » .

3 - ان قوة الشبه بينها وبين الحروف شجعت الاستعمال اللغوي على « نقلها » من الظرفية الى معنى الاداة فاستخدمت في الشرط والاستفهام واحتفظت برتبة لها في صدر الجملة .

4 - ان معنى الظرفية المفهوم من هذه الظروف هو « الظرفية الاقترانية » لا « الظرفية الاشتمالية » والمقصود بالظرفية الاقترانية ان يعبر الظرف عن اقتران حدثين فحين تقول :

يخرج زيد اذا حضر عمرو  
يكثر المطر متى جاء الشتاء  
يسقط الطير حيث يلتقط الحب  
رايت البشر في وجهه اذ جاء

بالظرف في كل ذلك  
يقرن الحدث الاول  
بالثانى .

واما ما عدا هذه الظروف مما نقل الى الظرفية وكذلك ما يدل على معنى الظرفية من حروف الجر فظرفيته ظرفية اشتمال نحو : جاء زيد يوم الجمعة ورايته في المسجد الخ . ولعل هذا الفارق في المعنى بين الظروف الاصلية والمنقولة واضح الدلالة على صواب ما اذهب اليه من افرادها بقسم خاص . والملاحظ ان معنى « الظرفية الاقترانية » يبقى لهذه الظروف عند نقلها الى الشرط وتحل محله « الظرفية الاشتمالية » عند نقلها الى الاستفهام . والذي اراه انها عند نقلها الى احد هذين المعنيين تصير ادوات لا ظروف .

الاداة : تنقسم الاداة الى قسمين : اصلية ومنقولة . وهذه المنقولة قد تكون منقولة من الاسمية او الفعلية او الظرفية كما اشرنا منذ قليل . وتشارك الادوات بقسميها في امر هام هو انه لا يقصد بها في الاساس معنى معجمي اى انها كما يقول النحاة لا تسدل على معنى في نفسها كما يدل الاسم والفعل ولكنها تدل على معنى وظيفي هو معنى « الربط السياقي » الذى سنتكلم عنه في معرض شرح القرائن ولما كان هذا الربط من المعانى التى تؤدى بالحرف راينا الادوات الاصلية من الحروف . وللادوات مميزات من حيث المعنى والمبنى تميزها عن بقية اقسام الكلم كما ياتى :

في مجال السياق النحوى موقع المنعول فيه . ومعنى ذلك ان المنعول فيه وهو باب من ابواب النحو يمكن ان يعبر عنه بأكثر من قسم واحد من اقسام الكلم كالاسم المبهم والصفة وضمير الاشارة وكل ما نقل الى معنى الظرفية من غير ذلك كالاتارات والحروف كما يعبر عنه ايضا بالظروف التى تستحق اسم الظرف من وجهة النظر الصرفية اى من حيث تقسيم الكلم . وقيل ان احدد المقصود بهذه الظروف التى هى قسم من اقسام الكلم ينبغى ان اشير الى ان « النقل » مما اعترف به النحاة وجعلوه قسيما للارتجال . في باب العلم ومن ادلة ذلك قول ابن مالك :

ومنه منقول كفضل واسد  
وذو ارتجال كسعاد وادد

فلا غرابة اذن في « نقل » الاسماء والصفات والاشارات والحروف الى معنى الظرفية . وهذا النقل كما يبدو اهم الاسس لتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد على نحو ما يفصله « معنى اللبيب » لابن هشام .

عند هذه النقطة يصبح من الضروري ان نحدد الظروف التى ينظمها قسم خاص من اقسام الكلم فلا تعد في الاسماء . وهذه الظروف محدودة العدد وهى كما يلى :

للزمان : اذ - اذا - اذن - متى - ايان .  
للمكان : حيث - اين - انى .

وهذه الظروف لا تقبل علامات الاسماء فهى لا تجر لفظا ولا تنون تمكينا ولا تنادى ولا تتصل بها ال ولا تكون مسندا اليه ولا مضافا اليه ومن ثم لا يمكن اعتبارها في عداد الاسماء .

ولا يعترض معترض بأن هذه الظروف محدودة العدد ولا يستقيم لقسم من اقسام الكلام ان يكون محدود العدد كذلك فالرد على ذلك ان الضمائر محدودة العدد والحروف محدودة العدد ايضا والخوالف اقل عددا من كل اولئك . ويجمع بين هذه الظروف جميعا امور :

1 - انها جميعا مبنية لما بينها وبين الحرف من مشابهة وهذا يبعد بها عن الاسماء .

1 - الاداة ذات رتبة محددة فحرف الجر قبل  
المجرور وحرف العطف قبل المعطوف وحرف القسم  
قبل القسم به ولادوات الشرط والاستفهام الصدارة  
والصدارة رتبة النواسخ ايضا وهى ادوات منقولة  
في بعض الحالات .

2 - الاداة ذات افتقار الى ضمنية لان معناها لا  
يستقل في الفهم الا بما يضافها وهذا طابع من طوابعها  
لا يتخلف .

3 - من الاداة ما ينفصل في الكتابة وما يتصل  
شأنها في ذلك شأن ضمائر الأشخاص ولعل الفيصل في  
ذلك هو عدد حروفها في الكتابة . والفرق بين الاداة  
المتصلة وبين لواصق الصرفية ان الكلمة اذا استبعدت  
منها اللاصقة الصرفية ذهب معناها اما اذا استبعدت  
منها الحرف ( الاداة ) الذى اتصل بها فان معناها  
يظل لها ويتضح ذلك حين نفضل الحرف الاول عن بقية  
الرسم الاملائي من كلمتى :

تقوم و بمحمد

4 - الادوات في حقل النحو روابط اما بين كلمة  
واخرى كالمعطوف والمعطوف عليه واما بين كافة اجزاء  
الجملة كما في الشرط وبهذا تكون الاداة احدى قرائن  
التعليق النحوى .

لقد اشرت منذ قليل الى ان النواسخ ادوات ولقد  
تصدت بذلك ان واخواتها باعتبارها ادوات اصيلة  
كما تصدت كان واخواتها نواسخ المقاربة والشروع  
الخ باعتبارها ادوات منقولة عن الفعلية وهذه النواسخ  
المنقولة ربما كانت بحاجة الى فضل ايضاح نسوقه  
فيما يلي :

1 - لقد ذكرنا من قبل ان الظروف حين تنقل الى  
الاستفهام تفقد معنى « الظرفية الاقتراعية » لتدل على  
« الظرفية الاستمالية » ويشبه ذلك ان النواسخ  
المنقولة عن الفعلية حين تنقل الى معنى النسخ تفقد  
الدلالة على الحدث ولا يبقى لها من معنى الفعل الا  
الدلالة على الزمن وهذا هو المقصود بانها ناقصة .  
بل ان « ليس » من بين هذه الادوات تتمحض للنفى  
ولا يتضح فيها حتى معنى الزمن .

2 - لا يوجد معنى الاسناد بين هذه الادوات

ومرفوعاتهما ولكن هذا المعنى واضح بين المرفوع  
والمنصوب بعدها ولو كانت افعالا لومتعت موقع المسند .

3 - لا توصف هذه الادوات بتعد او لزوم ولو كانت  
افعالا لوصفت علاقتها بالخبر المنصوب بعدها بأحد  
هذين الوصفين .

4 - بعض هذه الادوات كليس وعسى واخلاق  
وافعال الشروع اما غير متصرفه تماما واما ناقصة  
التصرف مما يباعد بينها وبين الافعال التامة فينفى عنها  
صفة الفعلية .

5 - تختص هذه النواسخ بالدخول على الاعمال  
فتعتبر قرائن وتدل على خصوص زمن الفعل الذى  
دخلت عليه وبهذا تكون تعبيرات عن الجهة ( aspect )

هذه الفروق بين النواسخ المنقولة عن الفعلية  
وبين الافعال التامة تكشف عن وجه الصواب في اعتبار  
هذه النواسخ ادوات .

تلك كانت مبانى التقسيم وقد رأينا ان الكلم سبعة  
اقسام هى :

الاسم - الصفة - الفعل - الخالفة - الضمير -  
الظرف - الاداة .

ونحب ان نلاحظ هنا ان الاقسام الثلاثة الاولى  
ذات طابع اشتقاقى يسمح لكل مبنى منها ان تتعدد  
تحت الصيغ الصرفية وتتنوع بين القياس والسماع  
وان مبانى الاقسام الاربعة الاخرى لا تخضع لهذا  
الطابع الاشتقاقى ولا تتعدد الصيغ تحت اى منها وانما  
يقع تحت كل منها وحدات معينة يمكن عدّها واحصاؤها  
وتعتبر كل وحدة منها صالحة للاستعمال بحسب  
الاصالة وللاستعمال بحسب النقل . والمثال الذى  
اسوقه لذلك هو « ما » باعتبارها وحدة من هذه  
الوحدات او بعبارة اخرى باعتبارها في صورتها العامة  
« مبنى » صرفيا تتعدد معانيه بحسب الاستعمالات  
التي يصلح لها كما يلي :

الموصولة - النفى - الاستفهام - الشرط -  
المصدرية الظرفية - النكرة التامة وغير التامة -  
الزيادة الخ .

فكلمة « ما » هنا مبنى صرفى عام تتعدد معانيه

تشتدل على ما يلي :

المبنى	المعنى
الشخص	1 - التكلم
	2 - الخطاب
	3 - الغيبة
العدد	4 - الأفراد
	5 - التثنية
	6 - الجمع
النوع	7 - التذكير
	8 - التأنيث
التعيين	9 - التعريف
	10 - التنكير

وتظل احتمالية طالما بقي هذا المبنى على صورته المفردة العامة غير واقع في جملة . فاذا وقعت « ما » في جملة فهي « مثال » للصورة العامة التي ذكرناها ومن شأن المثال على عكس المبنى العام ان يتمحض لمعنى محدد غير متعدد ولا محتمل - وهذا شبيه بالفرق بين المبنى « فاعل » والمثال « هذا قاتل » فان معنى « فاعل » صالح لصفة الفاعل والصفة المشبهة ومع سكون اللام لفاعل الامر الخ واما المثال فهو محدد المعنى كما ترى . والصورة العامة (الصيغ والوحدات) التي سبقت في الذكر هي التي سوف نعنيها عند الكلام عن قرينة المبنى او البنية .

واما معانى التصريف وما يدل عليها من مبان فيمكن ايجاز القول فيها كما يلي :

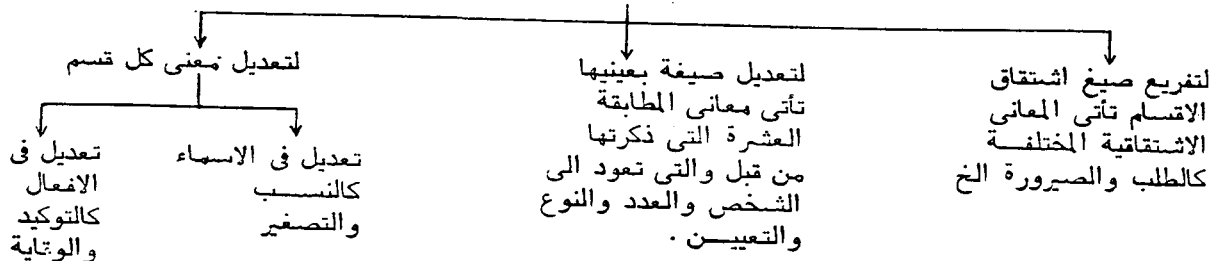
الملاحظ ان المعانى الصرفية ليست مقصورة على معانى التقسيم فقط ( وهى الاسمية والوصفية والفعلية والانصاح والاضمار والظرفية والتأدية ) وانما تشتدل على معان اخرى وظيفتها تنويع دلالة هذه الاقسام عند ورودها في السياق النحوى فالاسم مثلا يتصور فيه ان يكون في السياق اما معرفة واما نكرة كما يكون مذكرا او مؤنثا وينسب اليه دائما انه بمعنى الغائب ( او كما يقول النحاة انه في قوة ضمير الغائب ) ويتصرف الفعل بحسب التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

وترد هذه المعانى كذلك على الضمائر التي تتصرف الافعال بحسبها فتتحقق بها الفروق او القيم الخلافية بين الاستنادات المختلفة للفعل كما يتحقق المطابقة بين الكلمات في السياق ويتحقق الربط بعود الضمير على مرجعه المطابق له كذلك .

لقد عرفنا بهذا ان معانى التصريف في اللغة العربية

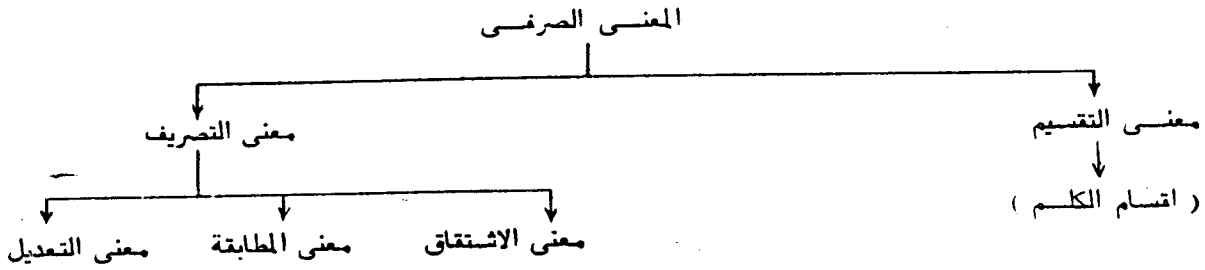
هذه هي المعانى الكبرى للتصريف وهى التي يحسن لها ان توضع هي ومعانى التقسيم تحت عنوان : « المقولات اللغوية » . وهناك معان تصريفية اخرى تتصل بتفريع الاشتقاق من معانى التقسيم وتلك هي التي تسمى معانى المصيغ كالمطلب والمطاوعة والصرورة والانتخاذ والتبادل والمشاركة والتجنب والتكلف وهلم جرا . كما توجد معان اخرى لا تتصل بتعديل الاقسام ولا بتفريع اشتقاقها وانما تتصل بمعان تلحق بكل قسم على حدة كالنسب والتصغير في الاسماء . وكالتوكيد بالنون والوقاية في الافعال وهلم جرا وبذلك تكون معانى التصريف في صلتها بمعانى التقسيم على النحو التالى :

ما يطرأ على معانى التقسيم



وسنرى الفائدة الكبرى لهذا النوع من التعديل عند الكلام في قرينتى المطابقة والربط . واما النوع الثالث من معانى التصريف وهو الذى يتم به تعديل معنى كل قسم من اقسام الكلم كالنسب والتصغير والتأكيد والوقاية الخ فقد يكون التعبير عنه بواسطة الالتصاق او بواسطة الزيادة وليس له قيمة بذاته في تحديد القرائن وانما يعين على تحديد معنى السياق وهو كبرى القرائن النحوية على ما سنرى فيما بعد .  
تلك هى المعانى الصرفية في عمومها :

ويأتى تفريع الصيغ في داخل المادة الاشتقاقية المعينة بواسطة الزوائد كالسين والتاء للطلب والتاء للامتعال والتون للمطاوعة وهلم جرا . اما تعديل صيغة بعينها من هذه الصيغ المذكورة بحيث تتم لها المطابقة فتكون بواسطة اللواصق بمعنى ان كل ما عبر عن تكلم او خطاب او تثنية الخ . فهو عنصر لاصق بالكلمة في اولها او آخرها . يصدق ذلك على حروف المضارعة كما يصدق على ضمائر الرفع المتصلة وعلى اداتى التعريف والتأنيث .



3 - ان ياء النسبة مبنى يعبر عن معنى النسب ونون التوكيد مبنى يدل على معنى التوكيد الخ .

وهكذا تقف المباني بازاء ما يتضح بها من المعانى ولكنها هى نفسها تحتاج الى ان تتحقق بالمثل او العلامة . اى ان المبنى عنوان عام لا ينطق وانما يتحقق في النطق بواسطة امثله المتعددة فالذى ننطقه مثلا ليس هو الاسم باعتباره عنوانا شاملا وانما ننطق محمدا وقياما ويوما وخمسة وكل من هذه الامثلة تحقيق نطقى لمبنى صرفى عام هو الاسم . وهكذا نجد المعنى والمبنى والمثال في علاقة متينة على النحو التالى :

المثال	المبنى	المعنى
محمد	الاسم	الاسمية
استخرج	استفعل	الطلب
انكسر	انفعل	المطاوعة

وحين قال ابن مالك :

وتاء تأنيث تلى الماضى اذا  
كان لانثى كآبت هند الاذى

وضع هذه العلاقة على النحو التالى :

التأنيث                      التاء                      ا ب (ت)

وسنرى ان معنى الاستتاق مسئول عن تفريع معنى التقسيم لانه بسببه تتعدد صيغ كل قسم بحسب المعنى الاشتقاقى فتكون هناك صيغ متعددة للاسماء واخرى للصفات وثالثة للامعال وتعتبر كل صيغة من هذه بنية فرعية على المبنى العام للاسم او الصفة او الفعل تعتبر عند الاعراب قرينة لفظية تسمى «قرينة البنية» كما ان معنى المطابقة يعبر عنه بلواصق تدل عليه وتترابط بها اجزاء السياق وسنرى بعد قليل ان هذه اللواصق هى القرينة اللفظية على المطابقة وتسمى « قرينة المطابقة » كما تدل على ترابط الاجزاء فتعين على فهم « قرينة الربط » .

عند هذه النقطة يجدر بنا ان نتوقف قليلا لنفكر في مدلول اصطلاح جرى استعماله فيما سبق وهو اصطلاح « المبنى » . وقد يبسر فهما لهذا الاصطلاح ان نقابل العبارات الآتية :

1 - ان اقسام الكلم كالاسم والصفة والفعل الخ . مبان تعبر عن معان صرفية عامة هى الاسمية والوصفية والفعلية الخ .

2 - ان المتكلم والمخاطب والمتنى والمؤنث والمعرف الخ . مبان تعبر عن معان صرفية عامة هى التكلم والخطاب والتثنية والتأنيث والتعريف الخ .

وحيث قال :

فعل قياس مصدر المعدى  
من ذى ثلاثة كـنرد ردا

وضع هذه العلاقة كما يلي :

مصدر الثلاثى المتعدى      فعل      رد

فوضوح فكرة المبنى يتوقف هنا على ادراك الفرق بين عموم المبنى وخصوص المثال اذ المثال فرد من نوع هو المبنى . وحين يعبر عن المعنى بلاصقة او حرف زائد تجرى تسمية المبنى على طريق الاضافة فيكون المبنى مضافا والمعنى مضافا اليه فيقال مثلا نون التوكيد وتاء التأنيث والـف الاثني ونون الوقاية وهلم جرا . حيث نرى النون والتاء والالف وهى المباني ويكون التوكيد والتأنيث والاثني والوقاية هى المعانى . اما فى الحالات الأخرى فالمبنى فى المتصرف هو الصيغة الصرفية وفى الجامد هو الصورة العامة كما سبق شرحه ويجتمعان معا تحت اصطلاح « البنية » ولقد جرى العرف عند تعريف الباب النحوى كالفاعل والمبتدأ الخ . ان يبدأ التعريف باللفظ الدال على المبنى اتكالا على أن عنوان الباب النحوى هو المعنى فيقال مثلا فى تعريف الفاعل : « الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل او قام به الفعل » . فقد بدأ التعريف بمبنى وتم تقييد هذا المبنى بببان اخرى حتى وصلنا فى النهاية الى تحديد امر من امور المعنى فرأينا التعريف يقول : « ودل على من فعل الفعل او قام به الفعل » ولعل هذا يوضح ان البنية قرينة هامة للدلالة على الباب النحوى ما دام الباب النحوى قد اصبح محددًا بواسطتها .

اعتقد اننا بعد ان رأينا كلاما مفصلا فى عنصرين من الثلاثة العناصر التى يتكون منها النظام الصرفى هما : المعنى الصرفى والمبنى الصرفى ينبغى لنا ان نلقى نظرة على ثالث هذه العناصر وهو القيمة الخلافية . وما دامت المباني الصرفية تعبر عن معانى فى عمومها ابواب صرفية او نحوية فلا بد ان يكون امن اللبس من الغايات الكبرى التى تحصر عليها اللغة فى صياغتها للمباني الصرفية . ولا بد لضمان امن اللبس على المستوى الصرفى ان تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المبنى والمبنى ليكون هناك فارق بين

المعنى والمعنى . فالفرق بين « فعل » و « فاعل » مثلا يأتى عن قيمة خلافية ( او فرق ) هى المقابلة بين امرين هما قصر الحركة وطول الالف وما دامت هذه المقابلة قد اعانت على اختلاف معنى احدى الكلمتين عن الأخرى فان هذا الارتباط بالمعنى يخرج المقابلة عن مجرد ان تكون فارقا ثانويا الى ان تصبح « قيمة خلافية » . ومثل ذلك يقال عن الافراد والتشديد الذى يفرق بين المعنى المفهوم من « فعل » والمعنى المفهوم من « فعل » وعن التجرد والزيادة فى التفريق بين معنى « فعمل » و « استعمل » وهلم جرا .

فنحن نرى ان القيم الخلافية كما كانت عصب النظام الصوتى تبدو كذلك بالنسبة للنظام الصرفى وستبدو كذلك ايضا بالنسبة للنظام النحوى لان فهم النص اللغوى وتحليل مكوناته وتقسيمها وتبويبها انما يقوم على ادراك جهات الاختلاف بين المعنى والمعنى وكذلك بين المبنى والمبنى ولا يمكن للمعنى ان يختلف عن المعنى الا اذا اختلف المبنى الدال عليه عن المبنى الدال على الآخر . ولو انتفت القيم الخلافية فى المعانى والمباني ما استطعنا التقسيم ولا التبويب ولا وصلنا الى امن اللبس .

ولكن قد يحدث احيانا ان تتشابه صيغتان فى النظام مع اختلاف معنهما فلا نجد فارقا بينهما فى حال عزلهما عن تحليل السياق كما فى صيغة « فاعل » فعل امر من « فاعل » وصيغة « فاعل » صفة فاعل من « فعل » او صفة مشبهة من « فعل » وكالذى نراه ايضا فى تشابه صيغة « فعل » مصدرا للثلاثى المتعدى وصيغة « فعل » صفة مشبهة . هنا نجد ان القيم الخلافية ليست واضحة فى التفريق بين المعنى والمعنى فى الصيغتين المعزولتين . ومن ثم يبدنا نظام الصرف بالوسائل التى نستطيع بها الكشف عن هذه القيم الخلافية التى اختبأت وراء مظهر الصيغتين وتمثل هذه الوسائل فى مقارنة الصيغتين فى البنية الجدولية لكسل منهما وهو ما يطلق عليه المحدثون Morphological scatter . فمما يعين على التفرقة فى حدود نظام الصرف بين « فاعل » فعل امر من « فاعل » و « فاعل » اسم فاعل من « فعل » ان الصيغة الاولى لا تقبل التعريف على حين يقبله مثال الصيغة الثانية . ومما يعين على التفريق بين « فعل » مصدرا و « فعل » صفة مشبهة ان الصيغة الاولى لا تقبل التثنية والجمع

وتقبلها الثانية . ومثل هذا التشابه قد يتخطى الصيغة الى مثالها فلا يكون الصرف هو الفيصل حينئذ وانما يكون السياق فهناك صيغة « فعل » هو كلمة « عدل » ولو نظرنا الى هذه الكلمة مفردة ما استطعنا القطع بمصدريتها او وصفيتها فحينئذ لا نملك الا ان نتوقف في دعوى اى منهما للكلمة حتى نراها في السياق على احدى الصورتين الآتيتين مثلا :

1 - العدل اساس الملك .

2 - هو الحكم العدل اللطيف الخبير .

عندئذ يتضح لنا ان « العدل » في المثال الاول مصدر وفي الثاني صفة مشبهة وهذا مثل من الامثلة التي يتجلى فيها السياق في صورة كبرى القرائن .

\* \*

### النظام النحوى والقرائن النحوية :

ان النظام النحوى للغة العربية يبنى على الاسس الآتية :

1 - المعانى النحوية سواء ما تعلق منها بالجمل كالاتبات والننى والتأكيد والاستفهام والامر والنهى والتمنى والترجى والعرض والتضيض والشرط والقسم والنداء الخ . وما يتعلق بالمفردات كالمبتدا والخبر والفاعل ونائب الفعل والمفعولات والحال والتمييز الخ .

2 - القرائن الدالة على هذه المعانى سواء ما كان من هذه القرائن معنويا كالاسناد والتعدية والغائية والظرفية الخ . وما كان لفظيا كالبنية الصرفية والعلامة الاعرابية والمطابقة الخ . وهى امور مستمدة من النظامين الصوتى والصرفى .

3 - القيم الخلافية التى تفرق بين بعض هذه المعانى وبعضها التى تجعل ادراك القرائن المعنوية امرا ممكنا والتى تفرق كذلك بين قرينة لفظية واخرى فيؤمن اللبس .

4 - دلالات السياق النحوى على اعتبار هذا السياق اكبر القرائن النحوية من حيث انه يشتمل على جميع القرائن المعنوية واللفظية وكذلك قرينة المقام .

ويستفيد النحو من نتائج نظامى الاصوات والصرف فيأخذ الحركات والمد والاعلال والابدال والادغام والنقل والقلب والحذف الخ من نتائج دراسة النظام الصوتى كما يأخذ معانى التقسيم ومعانى التصريف وما يعبر عن ذلك من المباني من نتائج دراسة النظام الصرفى فنرى الكلام في شرح الباب النحوى يشتمل على ذكر الاسم والصفة والفعل والضمير الخ كما يشتمل على ذكر التكلم والخطاب والغيبة والامراد والتنثية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير وغير ذلك مما سبق شرحه في نظام الصرف . ومعنى ذلك انه لا يمكن لدراسة النحو ان تتم بدون معونة النظامين الصوتى والصرفى لان معطيات هذين النظامين هى التى تقدم للنحو ما يعرف باسم القرائن اللفظية ولا قرائن لفظية للنحو الا ما يمهده به الاصوات والصرف . ولعل هذا هو السبب في تشابك هذه الدراسات في كتب التراث فلو امسكنا بالفة ابن مالك او غيرها من كتب القواعد وحاولنا ان نعزل منها ما كان نحويا مما كان صرفيا او صوتيا لتعذر علينا ذلك اذ ان كل باب من ابوابها يتعرض لمعلومات مختلطة من هذه الفروع الثلاثة :

والغاية التى تسمى اليها دراسة النحو هى ان تنظر في العلاقات لتفهم بها النص ولا يمكن النظر اليها الا من خلال القرائن بنوعها المعنوى واللفظى ولقد تعودنا عند التصدى للاعراب ان نجد من السهل نسبيا على العرب ان يكشف عن دلالة القرائن اللفظية فهو لا يمكن مثلا ان يخطئ فهم قرينة البنية الصرفية فيعرب الفعل المضارع مفعولا به لان المفعول به لا يكون الا اسما ولا قرينة العلامة الاعرابية فيعرب الاسم المنصوب فاعلا لان الفاعل مرفوع ولا يتجاهل قرينة المطابقة فيعرب البديل نعنا وليس بينه وبين متبوعه مطابقة وهلم جرا . ولكن الذى يجده العرب صعبا ( نسبيا ايضا ) هو ادراك القرائن المعنوية حين يتوقف المعنى على ادراكها في وقت لا يجد فيه العرب من القرائن اللفظية ما يعينه على تحديد المعنى ومن امثلة ذلك ان يتردد العرب في فهم قرينة المعية او قرينة التبعية ( وهما من القرائن المعنوية ) في نحو قولك « رأيت زيدا وطلوع الشمس ) وقد تعود العربون في مثل هذا الوضع ان يعودوا الى القرينة الكبرى وهى السياق ليستعينوا بها على تحديد المعنى وسبيلهم الى ذلك ان يتكلموا عن « قصد المتكلم » وكان الاجدر بهم ان يتكلموا عن

« مقام النص » وهو الظروف المركبة التي تم فيها التكلم لان « المقام » يمكن استعادته بالذاكرة ولكن تصد المتكلم قد لا يكون الوصول اليه ممكنا .

والمعاني الصوتية والصرفية والنحوية جميعا تقع تحت عنوان « المعنى الوظيفي » لان هذه المعاني جميعا وظائف لما ذكرنا من المبادئ التحليلية . ومعنى ذلك ان كل معنى تحليلي لا يمكن ان يكون الا معنى وظيفيا اي لا يمكن ان يكون معجميا يلتبس في القاموس المحيط مثلا ولا دلاليا يتطلب في دراسات الدلالة Semantics والاعراب هو التصدي للمعاني الوظيفية المذكورة حيث يكشف المعربون عنها بواسطة القرائن الدالة على هذه المعاني الوظيفية ولا يدخل المعنى المعجمي ولا الدلالي في الاعراب الا في حالات نادرة تكون القرائن فيها محتملة اكثر من وجه ، ويسمى هذا اللجوء الى المعنى المعجمي او الدلالي في هذه الحالة استعمالا لقرينة السياق ( كبرى القرائن ) . وليس معنى هذا ان قرينة السياق مقصورة على المعنيين المعجمي والدلالي فقط وانما تشمل المعنى الوظيفي كذلك فيكون السياق بأصواته وصرفه ونحوه ومعجمه ودلالته هو القرينة الكبرى .

والذي يفهم بالضرورة من هذا الكلام اننا لو ابحنا لانفسنا ان نتلاعب قليلا بالسياق فنجرده من المعاني المعجمية للمفردات والمعاني الدلالية للجمل بأن نسوق نصا هراثيا لا تدل كلماته على معنى ولا يدل النص في جملة على معنى كذلك ثم نحافظ على الرغم من ذلك على القرائن النحوية في هذا النص الهراثي الذي لا معنى له فاننا سنستطيع بمنتهى السهولة ان نعرب هذا النص بسبب وضوح القرائن . وهك مثالا لذلك :

**ثقا الكلد صاقفة الرحيس بمشقاته**

**ثقا فعل ماض :**

لانه جاء على بنية الماضى الثلاثى الجرد ( بنية ) .

ولان جميع حروفه من الحروف العربية فمثلا ليس به p ولا v ولانه مبنى على الفتح حسب ما يطلبه الاستعمال ( بنية ) .

ولان له فاعلا ( تضام ) .

ولان هذا الفاعل مذكر جاء الفعل

مسندا الى المذكر ( مطابقة ) .

ولان هذا الفاعل جاء بعده في الرتبة ( رتبة )

**الكلد :**

فاعل : لانه اسم وانه عربى الحروف (بنية)

ولانه مرفوع (علامة اعرابية)

ولانه تقدمه فعل (رتبة)

ولان هذا الفعل مبنى للمعلوم (بنية)

ولان علاقة الاسناد واضحة بين

الكلمتين (اسناد)

ولان الفعل مسند للمذكر (مطابقة)

**صاقفة مفعول به :**

لانه اسم وانه عربى الحروف (بنية)

ولانه منصوب (علامة اعرابية)

ولان علاقة التعدي واضحة بينه

وبين الفعل لعدم احتمال علاقة

اخرى (تعدي)

**الرحيس مضاف اليه :**

لانه اسم (بنية)

ولانه مجرور (علامة اعرابية)

ولانه تقدمه اسم غير مقترن بأل (تضام ورتبة)

ولان علاقة النسبة واضحة بين

الاسمين (نسبة)

**بمشقاته :**

جار ومجرور : الباء حرف جر  
ومشقاته مجرور ( بنية )

لانه اسم مؤنث مضاف (والتأنيث  
والاضافة من علامات الاسماء) (بنية)

سبقة حرف جر ( وهو من علامات  
الاسماء ايضا ) (تضام)

لان معنى الباء الواسطة ( نسبة )

ولان الاسم الذى بعدها اسم آلة  
تم الحدث بواسطتها (بنية)

ولان الاسم آخره كسرة (علامة اعرابية)



وهكذا يتضح مما سبق ان الاعراب تحليل للوظائف في السياق وليس تحليلا لمعاني المفردات ولا لدلالة الجملة . ولعل هذا يلقي ضوءا جديدا على العبارة الشهيرة المنقولة عن النحاة والتي تقول : «الاعراب فرع المعنى» . فأى معنى يريدونه ؟ أهو المعنى الوظيفى ؟ أم المعجمى ؟ أم الدالسى ؟ ولماذا لم يوضحوا ؟ وهذا الذى قلته بالنسبة لتحليل العلائق في السياق يبين الى اى حد يتوقف نظام النحو كما اثرتمن قبل على مفاهيم نظامى الأصوات والصرف كما يبين الى اى حد تتشابك النظم الثلاثة وتتضافر بحيث لا يمكن من الناحية العملية ان تفصل احدها عن الآخر في النص ولا تفصل بينها الا لاغراض التحليل النظرى فقط . وهذا هو المعنى الذى قصدت اليه حين عقدت شبها بين تكوين اللغة وتكوين الجسم الانسانى .

وإذا كان النحو هو تحليل العلاقات فما اجدر النحو باسم «التعليق» وان اذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربى هى ما ذهب اليه العلامة عبد القاهر الجرجانى في دلائل الاعجاز تحت عنوان : «النظم» اذ جاء بمصطلحات اربعة هى :

النظم — البناء — الترتيب — التعليق

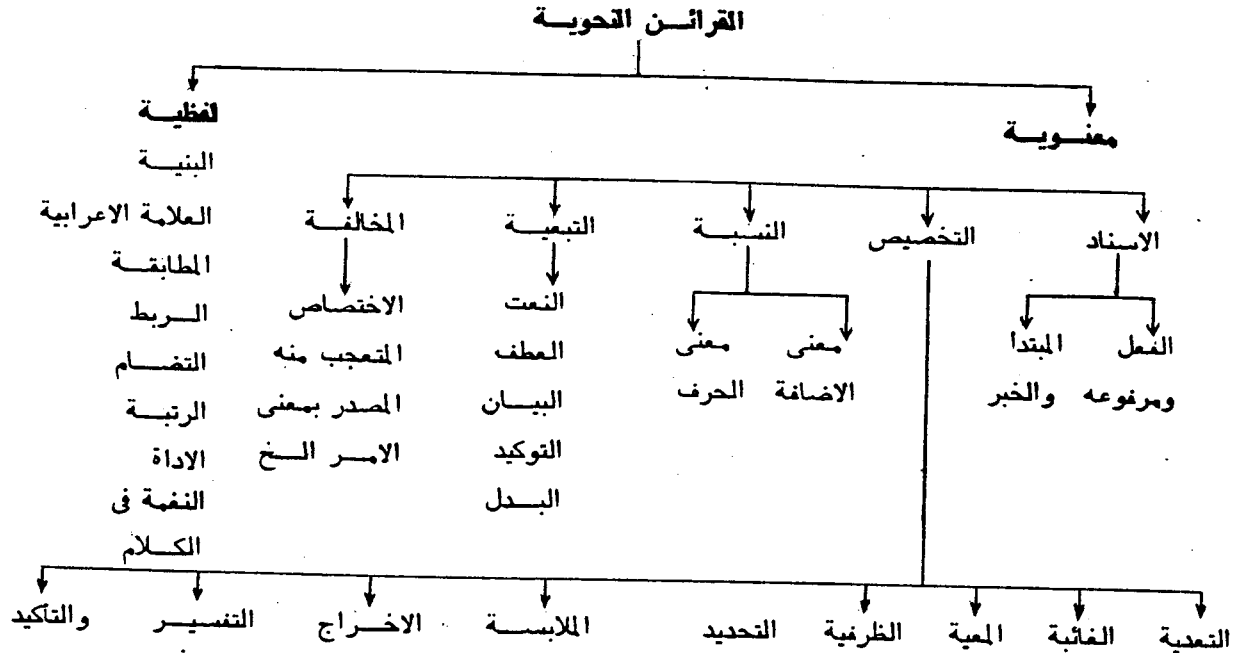
فأما النظم فقد جعله للمعنى اى ان النظم هو تصور العلاقات بين الابواب في الذهن كتصور علاقة الاسناد التى بين المسند والمسند اليه في الجملة عند الكلام وتصور علاقة التعدية بين الفعل المتعدى والمفعول به وتصور علاقة المعية بين الحدث والمفعول معه الخ . وأما البناء فقد فهمت من كلام عبد القاهر انه يجعله للمباني بحسب المعانى كأن يتطلب معنى الفاعلية اسما مرفوعا في بعض المواقع وضميرا متصلا في البعض الآخر . فالبناء كما أهمه عنه هو تحديد المباني التى يستمدها النحو من نظام الصرف ليبنى بها جملة بعينها . وهذا التحديد ذهنى ايضا . وأما الترتيب فهو تحقيق هذه المباني الذهنية في صورة كلمات مرتبة في الكلام بحسب العرف الاستعمالى .

ولكن اخطر ما ورد على فكر عبد القاهر في هذا الباب هو الاصطلاح الرابع : «التعليق» وقد قصد بهذا الاصطلاح — فى زعمى — ما يقوم به المتكلم من انشاء العلاقات بين اجزاء الجملة لكن بحسب الطرق العرفية للاستعمال تقديما او تأخيرا وذكرها او حذفها واظهارها او اضمارا وفصلا او وصلا واخبارا او انشاءً وعطفا او معية واختيارا لجملة اسمية او فعلية وهلم نجرا هذا فهى لما يقصده عبد القاهر بالتعليق ولكن عبد القاهر لم يفصل القول فيه بأكثر من عبارات عامة كتقوله في الكلمات التى في السياق انها «يأخذ بعضها بحجز بعض» وكتقوله في صفحة 65 من كتابه دلائل الاعجاز : «هذا هو السبيل . فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا أو خطأه ان كان خطأ الى النظم ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو من معانى النحو قد اصيب به موضعه ووضع في حقه او عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل في غير ما ينبغى له . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم او فساده او وصف بهزية او فضل فيه الا وانت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل الى معانى النحو واحكامه ووجدته يدخل في اصل من اصوله ويتصل بباب من ابوابه» .

وفى رأبى — كما كان فى رأى عبد القاهر على احتمال — ان التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى وان ادراك العلاقات وما يدل عليها من القرائن مغن تمام الإغناء عن القول بالعامل النحوى وهو قول يتعرض للنقد من جميع الجهات لان التعليق ينسر العلاقات بين الابواب على صورة اوفى وافضل واكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى النحوية الوظيفية . وهكذا نرى التعليق هو النحو فى جملته لان النحو هو مجموعة العلاقات السياقية .

والتحليل النحوى هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات .

ومبدا يلى تخطيط للقرائن النحوية بأنواعها :



### اولا : القرائن المعنوية :

سنتناول هذه القرائن النحوية بنوعها بالدراسة في الصفحات التالية محاولين ان نرى بوضوح تام كيف ينبغي لهذه القرائن ان تغنى عن القول بالعامل في التحليل النحوي كما نرى ان معظم ما سبب الخلاف بين النحاة العرب وتضخمت به كتب النحو من جدل يمكن الاستغناء عنه بايضاح غاية في البساطة .

#### 1 - قرينة الاسناد :

ان العلاقة التي تقوم بين المسند اليه والمسند في لغتنا العربية علاقة معنوية يسهل ادراكها دون الاستعانة بلفظ مساعد Copula فاذا ادركها السامع فهم ما يسمع بواسطتها واذا فهمها المعرب كان فهمه لها قرينة على تحليل الجملة . ولقد حاول بعض الباحثين ان يصور عدم حاجة الاسناد في اللغة العربية الى لفظ مساعد في صورة ميزة للغة العربية على اللغات الاخرى من حيث ياتي الاسناد ملموحا في العربية مفتقرا الى لفظ خاص في غيرها من اللغات وزعم ان ذلك من عبقرية اللغة ولماحية اصحابها ولكننا سنرى بعد قليل ان المعنى في السياق لا يمكن ان يتكلم على قرينة واحدة بل لا بد من ان تتضافر القرائن المعنوية

واللفظية على ايضاح المعنى ( معنى كل كلمة في السياق على حدة ) وقد مر بنا عند اعراب الجملة الهراثية ما يتضح به ان الفعل الماضي قد اتضح معناه بست من القرائن وان الفاعل قد استبان بست منها كذلك كما انكشف معنى المفعولية بثلاث ومعنى المضاف اليه بأربع الخ وكان من الواضح ان قرينة الاسناد لم تنكشف بذاتها غير معانة وانما اعانت قرائن لفظية اخرى على الكشف عنها لا تقل خطرا في ايضاح المعنى عن اللفظ المساعد . ومثل ذلك يقال في الجملة الاسمية نحو « زيد قائم » ، اذ يستطيع السامع والمعرب على السواء ان يزعم بان علاقة الاسناد هنا تربط بين الكلمتين مما يدل على ان احدهما مبتدا والثانية خبر ولكن كيف يصل المرء الى هذا الفهم لعلاقة الاسناد دون ان تعينه على ذلك قرائن اخرى ؟ ان هذا شديد التعذر . وافن ما هي القرائن الاخرى التي تتضافر مع قرينة الاسناد وتعين على فهمها ؟ نستطيع ان نرى الجواب فيما يلي :

**الكلمة :** زيد قائم  
**اعرابها**

**القرائن الدالة على الاعراب**

**زيد - مبتدا :** لانه اسم ( بنية )

ولانه مرفوع ( علامة اعرابية )  
ولانه اول الاسمين

( رتبة وان لم تكن محفوظة ) .  
تكن محفوظة ) .

ولانه مخبر عنه ( اسناد )

قائم - خبر :

لانه وصف مطابق (بنية ومطابقة)  
ولانه مرفوع (علامة اعرابية)

ولانه يصف ابتدا في المعنى  
فيخبر عنه ( اسناد )  
ولانه بعد ابتدا (رتبة غير محفوظة)

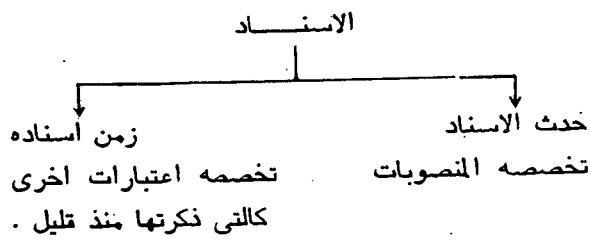
ومعنى ذلك ان البنية والعلامة الاعرابية والرتبة والمطابقة قامت في هذه الجملة العربية بالنسبة لبيان الاسناد مقام ما يسمى Copula في اللغات الاجنبية وبنفس الكفاءة والوضوح حتى ساغ لنا ان نعتبر الاسناد نفسه احدى القرائن المعنوية وهذا التعاون بين القرائن المعنوية واللفظية هو الذى سيكون فيما بعد محور المناقشة في اغناء القرائن عن القول بالعامل وسنعرض لذلك ايضا تحت عنوان « تضافر القرائن » .

قرائن التخصيص :

التخصيص علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الاسنادى المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز . ذلك بأن كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لمعوم معنى الاسناد الذى في الجملة وتضييق له . مثال ذلك اننا اذا قلنا : « يصلى الناس » فقد اسندنا الصلاة الى الناس على اعم وجه واوسعه حتى ليصلح المعنى لجميع الصلوات وجميع اعداد الركعات ولجميع الغايات التى منها أداء الغرض والتطوع بالفعل وأداء العيدين والجنائز وجميع الظروف والملايسات الخ . ولكننا اذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين » فقد اخرجنا من الاحتمالات الممكنة من جميع الصلوات ما لم يكن من هذه الصلوات على ركعتين كالظهر والعصر والمغرب والعشاء والوتر . وهكذا نرى المفعول به يصبح قييدا في عموم دلالة اسناد الصلاة الى الناس وتخصيصا لهذه الدلالة . فاذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين تحية

للمسجد » فقد اخرجنا من عموم دلالة الاسناد كل غاية محتملة الا ان تكون هاتان الركعتان لتحية المسجد وبهذا يكون المفعول لاجله قييدا في عموم دلالة الاسناد وتخصيصا له كذلك . واذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين ودخول المسجد » فان المفعول معه هنا قيد كذلك في عموم دلالة الاسناد اذ ان الناس يمكن ان يصلوا الركعتين مع عدد لا يحصى من الامور المصاحبة كالخروج من المسجد وركوب البحر وطلوع الفجر وانتهاء صلاة العشاء الخ . واذا قلنا : « يصلى الناس ركعتين صبيحة كل يوم » فقد اخرجنا من دلالة الاسناد كل وقت غير الصبح ومن ثم يصبح معنى الاسناد مخصصا بالمفعول فيه . واذا قلنا يطلى الناس ركعتين صلاة خاشعة او قلنا : يصلى الناس ركعتين خاشعين او قلنا : « يصلى الناس ركعتين الا العاصين » او قلنا « يصلى الناس ركعتين فرضا » فان من الواضح ان المفعول المطلق والحال والمستثنى والتمييز لم يكن كلها الا لتخصيص اسناد الصلاة الى الناس . وبهذا المعنى تصبح هذه الابواب النحوية جهات في فهم الاسناد او بالاحرى في فهم معنى « الحدث » المفهوم من الاسناد يمكن ان توضح تحت العنوان العام « الجهة » .

وتقف جنبا الى جنب مع الجهات الاخرى المخصصة لمعنى الزمن كالاتصال والانتقطاع والسدوام والثبوت والتجدد الخ . كما يتضح من الشكل التالى :



وقد رأينا منذ قليل ان مخصصات الحدث ومخصصات الزمن هما على حد سواء من قبيل « الجهة » ولكن مجال تطبيق ما تعلق بالحدث من المخصصات هو القرائن المعنوية الدالة على المنصوبات المذكورة على حين نجد مجال تطبيق مخصصات الزمن هو دراسة « الزمن النحوى » الذى يتشعب بحسب هذه الجهات ، ودراسة الفرق بينه وبين الزمن الصرفى الذى هو معنى الصيغة وقد سبق ان شرحناه .

وفيما يلى بيان قرائن التخصيص كل على حدة :

١ - **التعدية** : وهى قرينة معنوية اذا اتضحت كان فى استطاعة السامع والمغرب ان يدركا معنى المفعول به . ذلك بان التعدية فى حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذى فى جملة الاسناد وبين المنصوب المعين الذى نسميه المفعول به ولقد حرص النحاة على ان يلخصوا هذه العلاقة بواسطة وصف هذا المنصوب بأنه « وقع عليه الفعل » ولكن التعدية علاقة نحوية وليست وصفاً للفعل وقع . بل ان النحاة انفسهم ربما جرمهم الى وصف علاقة التعدية على هذه الصورة عامل النصب فى المفعول به فمن المنطقي ايضا ان يكون عاملا النصب فى المفعول به فمن المنطقي ايضا ان يكون الحدث الذى فى الفعل واقعا على المفعول به . ويشهد بعدم دقة النحاة فى هذا الوصف ان النائب عن الفاعل يمكن ان يوصف به كذلك والفرق النحوي بينه وبين المفعول به واضح فى الاسناد وعدمه وفى الرفع والنصب وفى المطابقة وعدمها وفى حفظ الرتبة وعدمه الخ .

وربما جادل البعض فى اعتبار التعدية علاقة نحوية ومن ثم قرينة معنوية بان ارتباط التعدى بصيغ معينها واللزوم بصيغ معينها كذلك ربما دعا الى التفكير بان التغدى واللزوم من المعانى الصرفية التى تفهم من الصيغة لا من المعانى النحوية التى تفهم من الجملة اى ان صيغة « فاعل » الدالة على المشاركة مثلالتعدية ولكن صيغة « فاعل » الدالة على المشاركة مثلا متعدية ولكن توقف امر التعدى واللزوم على التركيب النحوي ما اتضح الامر فى الصيغة بله المثال الفرد كقاتل وتقاتل . وهذا القول يحمل جرثومة من الحقيقة دون شك ويتوقف الامر فى النهاية على وجهة النظر التى تنظر بها الى التعدى واللزوم فاذا اردت ان تعالج ذلك على بساط الصرف فالتعدى واللزوم من معانى الصيغة واذا اردت ان تعالج المسألة على مستوى النحو فالتعدى او التعدية قرينة على المفعول به .

هذا والدليل على ان التعدية قرينة معنوية على المفعول به ان المنصوب بعد الفعل اللزوم لا يعرب مفعولا به لعدم القرينة وانما درج النحاة على اعرابه منصوبا بنزع الخافض نحو وقف القوم عامة وجلس خيارهم خاصة . ومن الاعمال ما تقوم به هذه القرينة حيناً وتتخلف عنه حيناً آخر نحو شكرته وشكرت له وعرفته وعرفت به وبكيتته وبكيت عليه ورثيته ورثيت له الخ . والفرق بين التعدى واللزوم فى هذه الامثلة ليس امراً

ذهنياً منطقياً ولكنه علاقة عرفية لغوية جذورها فى الصرف وتطبيقاتها فى النحو وما يصطنعه من انماط الاستعمال .

على ان قرينة التعدية تجد معونة من قرينة العلامة الاعرابية ( النصب ) وقرينة الرتبة غير المحفوظة حيناً والمحفوظة حيناً آخر اذ قد يتقدم المفعول او يتأخر سواء عن الفعل او عن الفاعل بل قد تكون الرتبة بين المفعولين اذا تعددوا ويقول النحاة هنا ان التقديم انما يكون لما هو فاعل فى المعنى وهذا تعبير غامض عن احتمال قرينة الاسناد فيه على وجه ما .

ب - **الغائية** : لقد عدلت عن تسمية هذه القرينة قرينة السببية الى تسميتها « الغائية » لان هذه القرينة كما يبدو من تطبيقاتها فى النحو اعم من ان تكون سببية فقط . ذلك بان هناك من اقسامها ما يأتى :

غائية السبب : ( المفعول لاجله والمضارع بعد اللام وكى والفاء وحتى ) .

غائية الزمان : ( المضارع بعد لن واذن وحتى واو )

غائية المكان : ( المضارع بعد حتى ) .

فاما غائية السبب فهى المعنى الذى يعبر عنه بالمفعول لاجله والسببية هنا واضحة فى « لاجله » وكذلك يعبر عن هذا المعنى بنصب المضارع بعد اللام « وكى والفاء وحتى نحو جئت لاتحدث اليك وكى اتحدث اليك وحتى اتحدث ، ولكن هل لقيتك فاتحدث اليك . فالسببية ( وهى احد معانى الغائية ) واضحة فى كل ذلك تتضافر معها قرائن كالعلاقة الاعرابية ( الفتحة ) والبنية ( اشتراط المصدر المخالف فى مادة الاشتقاق ) فى المفعول لاجله كما تتضافر معها العلامة الاعرابية ( الفتحة ) والبنية ( فى المضارع ) والاداة ( اللام وكى وحتى والفاء ) فى بقية الامثلة . والغائية فى كل ما تقدم غائية السبب ( اذ تكون الغاية بمعنى السبب ) .

واما غائية الزمان فهى المعنى الذى يعبر عنه بالمضارع بعد لن واذن وحتى واذن لان « لن » تفيد نفي الغاية الزمانية فاذا قلت « لن تطلع الشمس من المغرب » فالمعنى ان طلوعها منفى الى آخر الزمان ولذلك تصاحبها « ابداً » و « اذن » تحدد غاية زمنية يترتب عندها حدث على حدث آخر . تقول : « ازورك »

فأجيبك « اذن فلكرمك » اى عند هذه الغاية الزمانية ،  
وليس المقصود هنا « بسبب زيارتك » وانما المقصود  
« عند زيارتك » .

و « حتى » تفيد استمرار حدث الى غاية زمانية هي  
وجود حدث آخر تقول « نم حتى يؤذن للفجر » فيكون  
المعنى طلب استمرار النوم الى غاية زمانية هي حدوث  
الاذان ومثل حتى « او » كتقولك : لالزمنك او تقضي  
حتى . ويتضامن مع الغائية هنا قرائن كالعلامة الاعرابية  
( مفتحة المضارع ) والبنية ( المضارع ) والاداة ( لن  
واذن وحتى ) والتضام ( افتتار الاداة الى المضارع ) الخ

واما غائية المكان فهي المعنى الذى يعبر عنه  
بالمضارع بعد حتى خاصة اذ تقول : « سر حتى تصل  
الى المدينة » فالغائية هنا تتمثل فى الوصول الى النقطة  
المكانية التى يبدأ عندها وجود المدينة . وتتضامن مع  
الغائية هنا قرائن العلامة الاعرابية والصيغة والاداة  
والتضام كما سبق .

لقد رأينا هنا وفيما سبق كيف تتضامن القرائن  
المعنوية واللفظية على ايضاح المعنى النحوى كما رأينا  
هنا ان العلاقة النحوية قد يعبر عنها بأكثر من صورة  
واحدة وأن صور التعبير عنها بتعدد بتعدد ظلال المعنى  
ومطالب التعبير عن كل ظل من هذه الظلال .

ج - المعية : وهى علاقة مصاحبة بين ما قبل  
الواو والمنصوب بعدها وتكون فى اللغة العربية على  
الصور الآتية :

اولا : مصاحبة معنى الحدث الذى فى الاسناد  
للمفعول معه نحو سرت ويمين الطريق وفى هذه الحالة  
تتضامن مع المعية قرائن أخرى للكشف عن المعنى  
كالعلامة الاعرابية ( الفتحة التى يعرب بها ما بعد  
الواو ) والاداة ( الواو ) والتضام ( افتتار كل منهما  
الى الآخر ) والرتبة ( تقدم الواو على المنصوب  
وتأخرهما معا عن الدال على الحدث ) . ويختلف معنى  
المصاحبة هنا عن معنى المشاركة المستفاد من واو  
عطف المنصوب على مثله لان واو العطف تربط بين  
المتعاطفين على سبيل التشريك والمعية تفيد مجرد  
المصاحبة . ولكن المنصوب بعد الواو قد يصلح لكلا  
الامرئين فلا يكون تحديد احدهما الا بقرينة السياق كما  
فى نحو « احببت الجو وحلول الربيع » .

ثانيا : عدم مصاحبة ما قبل الواو لمعنى المضارع  
المنصوب بعده نحو « لا ناكل السمك وتشرب اللبن »  
والقرائن التى تتضامن مع المعية هنا كالعلامة الاعرابية  
( نصب المضارع ) والبنية ( المضارع ذاته ) والرتبة  
( تقدم الواو على المضارع وتأخرهما عما عداهما فى  
الجملة ) ويمثل عدم المصاحبة فى الامر والنهى  
والاستفهام والتمنى والنهى وقد يفسر عدم المصاحبة  
هنا فى نطاق قرينة المخالفة اذ ان ما بعد الواو هنا  
منصوب على مخالفته لمعنى آخر يمكن ان يرد عليه  
يغلب فيه ان يكون المشاركة .

وثالثا : مصاحبة مبتدأ لدخول واو المعية المذكورة  
بعده نحو : « كل عامل وعمله » وتغنى الواو وما بعدها  
فى هذه الحالة عن الخبر على نحو ما تغنى عنه الحال  
فى « ضربى العبد سنيئا » وتتضامن مع المعية هنا  
قرائن أخرى كالعلامة الاعرابية ( الفتحة التى يعرب  
بها ما بعد الواو ) والاداة ( الواو تغبها ) والتضام  
( افتتار كل منهما الى الآخر ) والرتبة ( تقدم الواو  
على المنصوب ) ويمكن فى النصب هنا ايضا ان يكون  
على معنى المخالفة للعطف ( اى بقرينة المخالفة ) .

د - الظرفية : وهى معنى المفعول فيه ويعبر  
عن معنى الظرفية بالظروف الاصلية التى هى قسم  
بعينه من اقسام الكلم كما يعبر عنه بالظروف المنقولة  
كالاسماء المبهمة والصادر والصفات والاشارات  
والحروف . وقد فصلت القول فى ذلك فى حينه . غير ان  
معنى الظروف الاصلية هى ظرفية الاقتران ( اى على  
معنى حين وحيث ) ومعنى الظروف المنقولة  
ظرفية الاستئصال ( اى على معنى فى )  
ومن هنا افتتارت الظروف الاصلية الى  
حدثين فى جملتها ولم تفتتقر المنقولة الى ذلك ( قرينة  
التضام ) فاذا حل الظرف الاصيل فى موقع المفعول  
فيه فان القرينة التى تتضامن مع الظرفية فى بيان معنى  
المفعول فيه هى ( البنية ) وليس المقصود بالبنية  
هنا معنى اشتقاقيا وانما المقصود الصورة العامة )  
اما بالنسبة لما ينقل الى معنى الظرفية من المعربات  
فالقرينة الاخرى هى العلامة الاعرابية ( الفتحة التى  
يستحقها المفعول فيه ) . والذى ارمى اليه مما تقدم  
ان الظرفية قرينة معنوية تدل على باب نحوى هو  
المفعول فيه وتتضامن معها فى ذلك قرائن أخرى .

ه - التأكيد والتحديد : التأكيد والتحديد شقا قرينة

المعاني يناهز الثلاثين في العدد كابتداء الغاية وانتهائها والبعضية والظرفية والتعليل والمجازة والاستعانة والاستعلاء والمصاحبة والإصاق والقسم والتشبيه وبيان الجنس والتوكيد والملك والاستحقاق والنسب والعاقبة والمقايضة والتعريف والتعجب والاستدراك والتبليغ والتبيين والبعدية والبديلية والعندية والتعمدية والزيادة وكل ذلك مشروح في كتب المتون . والملاحظ ان كل هذه المعاني نسبية رابطة بين امرين احدهما الحدث الذي في الاسناد وثانيهما الجرور الذي بعد الحرف .

فاذا قلت « جلست على الكرسي » فان معنى الاستعلاء الذي تفيدته « على » انما يعبر عن نسبة بين مستعمل هو صاحب الضمير المتصل وبين مستعمل عليه هو الجرور وهذا هو الذي يقصده النحاة بقولهم ان الجار والجرور متعلق بكذا فهم يقصدون ان معنى النسبة قائم بين الجرور وبين كذا بقريئة الحرف . واذا قلت « صلى زيد في المسجد » فان معنى الظرفية الذي تفيدته « في » يربط بين الصلاة ( الحدث ) وبين المسجد ( الجرور ) فيكون نسبة بين الظرف والمظروف كما كان الاستعلاء من قبل نسبة بين المستعمل والمستعمل عليه . ولما كانت الظروف المنقولة على معنى الظرفية الاشتمالية التي تفيدتها ( في ) لم يكن من العجيب ان يجعل النحاة الظرف متعلقا بعلق الجار والجرور . والقرائن التي تتضافر مع قرينة النسبة متعددة كالعلامة الاعرابية ( الكسرة التي يعرب بها المضاف والجرور الذي بعد الحرف ) والتضام ( تلازم المضاف والمضاف اليه وتلازم الحرف والجرور ) والاداة ( حروف الجر ) .

اما التبعية فهي القرينة التي يفهم بها ارتباط التابع بالتبوع وهي قائمة بين ما يلي :

المقبوع :	المقبوع :
المعطوف بالحرف	١ - المعطوف عليه بالحرف
التعبيت	ب - المنعوت
التوكيد	ج - المؤكد
البدل	د - البديل منه
البيان	ه - المبين

والقرائن التي تتضافر مع معنى التبعية في بيان التبوع والتابع منها مطابقة العلامة الاعرابية ( اذ هي متشابهة فيهما ) ومنها في عطف النسق الاشارة

معنوية داله على معنى المفعول المطلق في النحو فاذا قلت : « قمت تياما » فهذا هو التأكيد واذا قلت : « قمت قيام العجلان » فذلك تحديد النوع واذا قلت : « قمت ثلاث قومات » ذلك تحديد العدد والملاحظ ان اسم الهيئة حين يستخدم في معنى المفعول انطلق يراد به تحديد النوع وان اسم المرة يراد به تحديد العدد .

و - **الملايسة** : هذه هي القرينة المعنوية الدالة على باب الحال فاذا فهم المرء من الوصف المنصوب وما في معناه من جملة ذات قرائن معينة الخ . معنى الملايسة فقد ادرك ان ذلك تعبير عن باب الحال وتتضافر مع الملايسة في بيان الحال قرائن اخرى كالعلامة الاعرابية ( الفتحة التي ينصب بها الوصف ) والبنية ( وصفية الوصف وتنكيره وتعريف صاحب الحال ) اما بالنسبة للجملة فقرينة الاداة ( الواو قبل المضارع وقد ) والبنية ( تعريف صاحب الحال وما في الجملة من شروط ) والرتبة ( تأخر الحال على صاحبها ) .

ز - **الايحراج** : الاخراج قرينة المستثنى فاذا فهم السامع او العرب من الكلام معنى الاخراج ادرك ان ما قصد اخرجاه فقد قصد استثناءه ومن ثم فهو مستثنى من فهم ما سبقه من اسناد . وتتضافر مع قرينة الاخراج في كل الحالات قرينة اخرى هي الاداة ( الا الاستثنائية ) كما تتضافر معها العلامة الاعرابية ( الا التمام ( الفتحة على المستثنى ) فكلما ذكر المستثنى منه فالعلامة الاعرابية واحدة من القرائن الدالة على معنى المستثنى ولا يجوز لها ان تتخلف الا مع النفي . اما مع النفي والنقصان فلا تتضافر مع معنى الاخراج الا الاداة فقط فلا تكون العلامة الاعرابية حينئذ بين القرائن الدالة على المستثنى .

ح - **التفسير** : ومعنى التفسير هو القرينة الدالة على التمييز وتتضافر معه قرائن اخرى كالبنية ( كون التمييز اسما نكرة جامدا مفسرا لبهم ) والعلامة الاعرابية ( الفتحة في مواضعها والكسرة في مواضعها ) والرتبة ( تأخر التمييز عن المميز ) والاداة ( من في مواضعها ) .

واما القرينة العامة في الجرورات جميعا فهي قرينة النسبة وقد يستفاد هذا المعنى من الاضافة او معنى حرف الجر وواضح ان الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وان المعاني التي رصدها النحاة للحروف هي في كل حالة نسبة بين الحدث وبين الجرور لقد احصى النحاة لحروف الجر عددا من

( حرف العطف ) وفي النعت المطابقة وفي التوكيد البنية ( الفاظ بعينها أو تكرر السابق ) وفي البديل التضام ( جواز التضام في البديل على وجه ما يعبر عنه النحاة بنية تكرر العامل ) وفي البيان المطابقة .

وأما المخالفة فهي القرينة المعنوية الدالة على طائفة من المنصوبات منها ما يأتي :

أ - المختص نحو : « نحن العرب نكرم الضيف » لمخالفته للخبر في « نحن العرب » .

ب - الفعل بعد أن المصدرية : لمخالفته لما بعد المخففة من الثقيلة .

ج - منصوب التعجب : لمخالفته للفاعل المرفوع في « ما احسن زيد » .

د - المنصوب بعد كم الاستفهامية : لمخالفته المجرور بعد كم الخبرية .

هـ - المصادر المنصوبة نحو سقياك ورعيا : لمخالفتها للمبتدآت من نوعها .

و - المنصوب بعد المبتدأ على المعية : لمخالفته للمعطوف على المبتدأ .

ز - بعض الاسماء في اساليب الانشاء نحو : راسك والسيف ، احشفا وسوء كيلة ، لمخالفة ذلك لرفعها في الاسناد الخبري .

والملاحظ ان قرينة العلامة الاعرابية ( الفتحة التي على المنصوب على المخالفة ) هي التي تتضافر دائما مع قرينة المخالفة .

### ثانيا : القرائن اللفظية :

سبق ان بينت ان الذي اقصدته بالقرائن اللفظية هو :

البنية - العلامة الاعرابية - المطابقة - الربط - التضام - الرتبة - الاداة - النغمة .

وتلعب هذه القرائن دورا هاما في التعرف على الابواب النحوية حتى انها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية لانها ايسر وصولا الى الفهم من تلك القرائن

المعنوية ومن ثم نرى المعربين اقل خطأ في الاهتداء بها الى الاعراب الصحيح . وسنحاول ان نعرض هذه القرائن واحدة بعد الاخرى كما يلي :

أ - البنية : البنية او صورة الكلمة قرينة هامة في الدلالة على استعمالها النحوي وقد سبق لنا عند التفريق بين اقسام الكلم ان كان من بين ما فرقنا به بين الاقسام امورا منها :

اولا : ان الفعل لا يكون الا مسندا فاذا تبنت لنا بنية الفعل في الكلام كانت قرينة على السند .

ثانيا : ان الاسم لا يكون في الاسناد الا مسندا اليه فاذا رأينا بنية في السياق دلت على معنى السند اليه .

ثالثا : ان الصفة صالحة للمسند والمسند اليه فاذا وردت في الكلام بنية الصفة امكن تطبيقها على هذين الاحتمالين .

رابعا : ان الادوات تعبر عن معان صرفية عامة (حقها ان تؤدي بالحرف) فاذا رأينا بنية الاداة اتخذناها قرينة على المعنى الصرفي العام .

خامسا : ان الضمائر تستعمل في الربط فاذا رأينا الضمير تطلعنا الى العائد واتخذنا ذلك قرينة على ترابط اجزاء الجملة .

سادسا : ان الظرف يأتي بمعنى اقتصران الجديتين في الزمان او المكان فاذا رأينا بنية الظرف في الجملة كانت قرينة على هذا المعنى .

ولايضاح هذا الكلام نعرض الجملة الآتية : « جلس المعلم بين تلاميذه » فأول قرينة على ان الكلمة الاولى في الجملة فعل ماض هي بنية الفعل ومن القرائن الدالة على ان الكلمة الثانية فاعل انها اسم (منقول عن الصفة) ولو لم يكن كذلك ما اعرب فاعلا والقرينة الدالة على ان الكلمة الثالثة مفعول فيه ما نعرفه فيها من بنية الظرف اذ هي معدودة بين المهمات المنقولة الى الظرفية والقرينة الدالة على ان الكلمة الرابعة مضاف اليه ان بنيتها بنية الاسماء بل ان بعض المعربين يعرف فوق ذلك انها اسم طارئ على اللغة بالتعريب والقرينة الدالة على ان الهاء مضاف اليه ان لها بنية ضمير الجر المتصل .

وهكذا نجد بنية الكلمة في كل ما تقدم قرينة على معناها النحوي ودليلا على الاعراب وهذا هو الذى يوجب الاعتداد بالبنية الصرفية ان تكون قرينة نحوية .

**ب - العلامة الاعرابية :** والمقصود بالعلامة الاعرابية هنا اعم من ان يكون حركة او حرفا او تقديرا او حذف الخ وان كان النحاة قد منحوا الحركة الاعرابية من الاهتمام ما جعل النحو يبدو وكأنه علم اواخر الكلم في السياق . علق النحاة المعنى بالحركات وبنوا على ذلك منهجهم في النحو فقالوا ان الحركات اثر العامل وتقسوا العوامل الى لفظية ومعنوية واكثرها من عددها حتى وصلت الى المائة عدا . ولست انكر دلالة علامات الاعراب على المعانى النحوية ولكنى لا بد ان اشير كذلك الى ان العلامة الاعرابية لا يمكن ان تستقل بالدلالة على هذه المعانى ويكفى للاتعاع بذلك ان اشير الى ان الضمة هي الحركة التى تظهر في المبتدا والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان والتابع المرفوع فهل يمكن لها في هذه الحالة ان تكون بمفردها قرينة على واحد فقط من هذه الابواب؟ والفتحة كذلك ترى في نهاية المفعولين والحال والمستثنى والتمييز والمختص ومنصوب التعجب والمصادر النائية عن فعلها والمثادى المضاف والمفردى به والمحذر منه الخ فهل يمكن لها بمفردها ان تكون قرينة على واحد فقط من هذه الابواب؟ والكسرة حركة المضاف اليه والمجرور بالحرف والتابع المجرور فكيف يمكن الزعم انها قرينة على احد هذه الابواب بمفردها؟ ان اية واحدة من هذه الحركات لو استقلت بالدلالة على المعنى النحوي لادى ذلك الى اللبس اذ يكون من نتيجة ذلك التباس المبتدا بالخبر والفاعل الخ واختلاط المفعولين بالحال والتمييز الخ وتشابه المضاف اليه وبقية المجرورات من حيث القرينة الدالة على معنى . على ان الابهاء المبنية والجملة خوات المجرور لا يمكن اعرابها بقرينة العلامة الاعرابية فلو كانت العلامة الاعرابية قرينة مستقلة ما وصلنا الى فهم اعراب هذه العناصر ابدا . يضاف الى ذلك ان النحاة اضطروا في بعض المواضع الى الاعراب بالحروف وصادفوا في ذلك متاعب مشهورة في حسم المشكلة التى مثلت لهم نتيجة لذلك : هل تقدر الحركات على هذه الحروف او لا تقدر كما ناقشوا مسألة اخرى هى هل يكون الاعراب

في موضع واحد او في موضعين . ان العلامة الاعرابية لو قصد بها ان تستقل بالدلالة على الباب النحوي لكان على اللغة ان تجعل لكل باب نحوي علامته الاعرابية المستقلة ولكانت الحركات والحروف بعدد ما في النحو من ابواب .

ولكن العلامة الاعرابية احدى القرائن فيتوقف المعنى عليها حينما كما في نحن العسرب نكرم الضيف بنصب العسرب وعلى غيرها من القرائن حينما آخر كتوقف المعنى على البنية في غير المعربات وعلى الرتبة في نحو ضرب موسى عيسى وعليهما في جاء هذا القاضى الخ .

**ج - المطابقة :** عند ما تكلمت عن معانى التصريف ومبانيه في معرض شرح النظام الصرفى قلت ان هذه المباني الصرفية هى التى تكون فيها المطابقة . وايزد هنا ان المطابقة تكون فيها يلى :

- 1 - التكلم والخطاب والغيبة : وهى المقصود بعبارة الشخص .
- 2 - الافراد والتنثية والجمع : وهى المقصود بعبارة العدد .
- 3 - التذكير والتانيث : وهى المقصود بعبارة النوع .
- 4 - التعرف والتكثير : وهى المقصود بعبارة التعيين .
- 5 - الحركة الاعرابية : وهى المقصود بعبارة الاعراب .

ويتضح ذلك في اسناد الفعل الى الفاعل ونائب الفاعل وفي المبتدا والخبر وفي الحال وصاحب الحال وفي المنعوت والنعمة الحقيقى وغيرها من الابواب التى تكون فيها مطابقة من نوع ما .

والمطابقة قرينة على الباب النحوى كما انها وسيلة من وسائل ترابط الجملة ويتضح ذلك في المطابقة اذا نظرنا في الجملة الآتية :

الرجلان الفاضلان يقدان .

وواضح ان هذه الجملة تشتمل على مطابقة في الامور التالية :



السياق على عناصر لفظية اخرى تعين على فهم الجملة لانها تربط بين اجزائها فمن ذلك مثلا عود الضمير على مرجع معين في الجملة فالضمير العائد بما بينه وبين مرجعه من مطابقة في الشخص والنوع والعدد يغنى عن تكرار ما يعود اليه وييسر فهمه فيكون قرينة رابطة في نطاق السياق ومن ذلك تكرار اللفظ وهو اقل استعمالا من عود الضمير واكثر ما يجرى استعماله ان يكون لسبب بلاغى ويتضح ذلك من الموازنة بين عبارتى :

قابلت صديقى فأتست اليه .

قابلت صديقى فأتست الى صديقى .

ومثله : « سعاد التى افضناك حسب سعاد » وقد يكون الربط بضمير الاشارة لما يحمله في بنيته من المطابقة ايضا ولانه ضمير من الضمائر على اى حال وقد عرفنا ذلك في تقسيم الكلم ومما يدل على ما بين الاشارة وضمير الشخص من آصرة قوله تعالى : « ولا يحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ... » اذ لو وضعنا الاشارة موضع « هو » في الكلام العادى ما تغير من المعنى شئ . ومن استعمال الاشارة في الربط قوله تعالى : « يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن » وقوله : « والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب الجحيم » . ومن العناصر الرابطة في الجملة « ال » لكن لا على اطلاقها فهى تكون رابطة في بعض صورها دون بعض كما يبدو فيما يلى :

1 - الشخص : الاسم والصفة التى بعده فيهما غيبية والفعل مسند الى ضمير الغائب ومبدوء بالياء .

2 - العدد : فى الاسم والصفة الف التثنية وفى الفعل الف الاثنيين .

3 - النوع : فى الاسم والصفة تذكير والفعل مسند للمنكر كما تدل ياء المضارعة .

4 - التعمين : المطابقة هنا بين المبتدا ونعته فكلاهما معرف باللام .

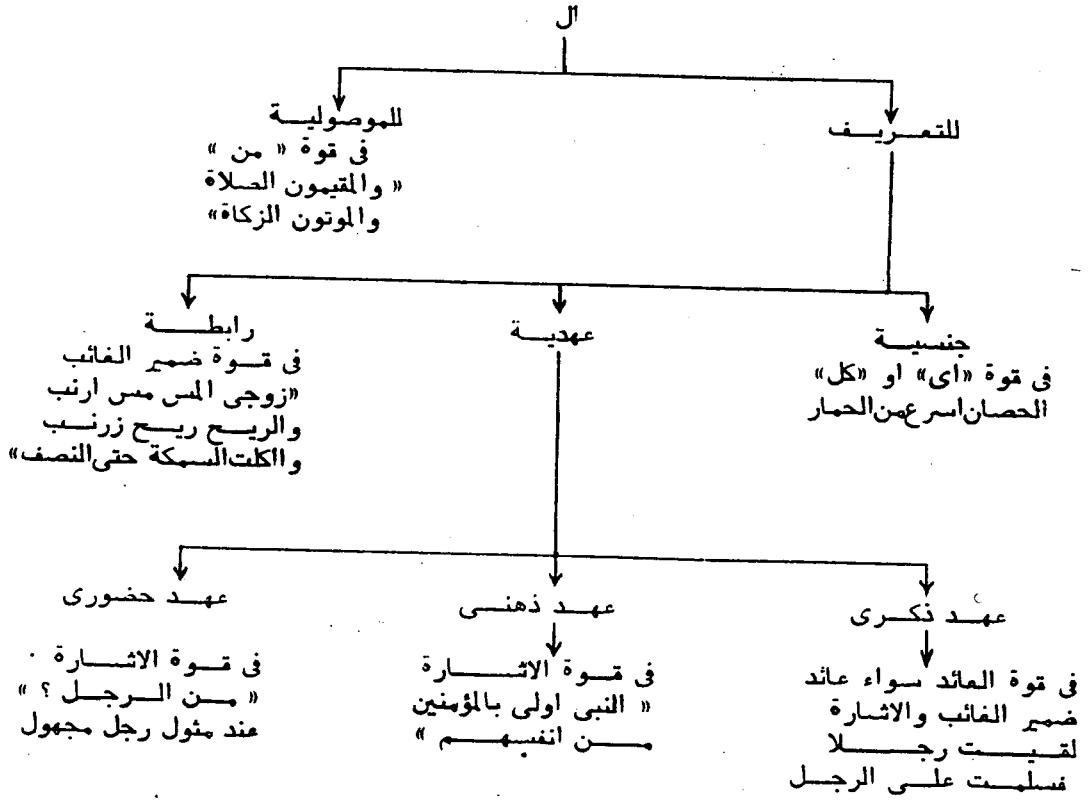
5 - الاعراب : وهنا ايضا تبدو المطابقة بين المبتدا ونعته لكن فى الرفع .

هذه المطابقة تجعل للجملة ترابطا يذكرنى بقول عبد القاهر : « يأخذ بعضها بحجز بعض » ولو اهدرنا هذه المطابقات جميعا فى الجملة لم تعد كلاما بل انها اذن تتحول الى مفردات مبعثرة كالذى يبدو بعد افساد المطابقة كما يلى :

الرجلان فاضلة نقوم

فليس بين اية كلمة وصاحبيتها مطابقة فى شخص ولا عدد ولا نوع ولا تعيين ولا اعراب ومن ثم لا ترتبط واحدة منها بالآخرى والنتيجة ان لا جملة .

د - الربط : هذه الاهمية القصوى لترابط السياق النحوى كما رأينا فى امر المطابقة حتمت كذلك ان يشتمل



الكلمتين للآخرى اما على سبيل الافتقار كحرف العطف حين يستدعى المعطوف واما على سبيل التطلب كالفعل حين يتطلب الفاعل او نائبه والتابع حين يتطلب المتبوع والمضاف يتطلب المضاف اليه والابتداء يتطلب الخبر باعتبار ذلك حاجة من حاجات المعنى . فاذا جاء اللفظ الذي يتطلب الآخر كان قرينة من القرائن تقع تحت عنوان التضام . ويعتبر التضام بهذا المعنى هو الاساس الوحيد الذي يقبل معه القول « بالحذف » و « الزيادة » في النحو العربي ولولاه ما قبل ذلك .

واما تناق اللفظين فمثاله انتفاء ان يكون ما بعد الضمير نعتا للضمير او مضافا اليه وان يكون ما بعد « قد » فعل امر وان يكون ما بعد حرف الجر فعلا كما في « بيزيد » (اي على نهج العامية) . فهذا التناق بين المعاني النحوية يدخل ايضا تحت قرينة التضام لان تناق المعنيين هو « سلب التضام » .

هكذا يكون التضام احدي القرائن النحوية وقد اكثر النحاة الكلام في دخول الحروف والادوات لكل اداة مدخولها الذي يضافها بالاجاب وما يمنع دخولها عليه على طريق سلب التضام ولعل ما يلحظ في بعض الابواب

بهذا نرى ان الرابطة قسم من اقسام « ال » اما ذات العهد الذكري فاقرب الى الربط بتكرار اللفظ .

وقد يحدث الربط بالاداة كالذي تفيدده الفاء الواقعة في جواب الشرط واللام الواقعة في جواب ان واللام الواقعة في جواب لولا والقسم وكالذي تفيدده حروف العطف وواو المعية وواو الحال واذا المفاجأة وكالذي تفيدده الادوات ذوات الصدارة في الجمل كأداة الشرط والاستفهام الخ حيث تربط الاداة بين اجزاء الجملة وتعطى الجملة اسلوبها المخصوص لانها تلخص معناها حتى ان الجملة لو حذفتم بدليل وبقيت الاداة لامادت المعنى كاملا .

وقد يحدث الربط بقرائن اخرى كقرينة المعرفة او النكرة قبل الجملة الواقعة حالا او نعتا فان ارتباط الجملة الفرعية باحدها على احدي الصورتين منوط بتعريف الاول او تنكيه الى جانب الضمير العائد في الحاليتين .

هـ - **التضام** : والمقصود بالتضام ان تستدعي احدي الكلمتين الكلمة الاخرى او تنفيها ويكون استدعاء احدي

من تطلب للابواب الاخرى هو المسئول عن ظاهرة « التقدير للمخوف » في النحو العربي لان المطلوب اذا لم يكن مذكورا فان كونه مطلوبا قد حتم في نظرهم تقديره في الكلام .

و - المرتبة : وهي اما محفوظة او غير محفوظة فالرتبة محفوظة بين الفعل والفاعل وبينه وبين نائب الفاعل وهي كذلك بين حرف الجر- والمجرور وحرف المعطف والمعطوف والموصول وصلته واداة الاستثناء والمستثنى وكذلك الواو والحال الجملة والواو والمفعول معه ومن الادوات ما يحفظ رتبة الصدارة فلا يتقدم عليه جزء من الجملة كأدوات الشرط والاستفهام والتمنى والترجى والعرض والتخصيص الخ ولا يتقدم النعت على المنعوت ولا المضاف اليه على المضاف وهلم جرا . ومعنى ان الرتبة قرينة هنا انها معلم من معالم الطريق في السياق تتعين بها مواقع الكلام ويعرف الباب النحوى حينئذ بموقع الكلمة من السياق .

واما غير المحفوظة فهي الرتبة التي قد تهدر اذا أمن اللبس او اقتضى السياق تخلفها ولكنها تحفظ اذا توقفت المعنى عليها او اقتضى السياق الاحتفاظ بها وتلك هي الرتبة بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل والمفعول به وبين المفعول الاول والثانى وبين اسم ان وخبرها واسم كان وخبرها وبين نعم والمخصوص وهلم جرا فمثال اهدارها عند أمن اللبس تقدم الخبر على المبتدأ ومثاله حين يقتضى السياق تقدم المفعول على الفاعل في زيد ضربه عمرو ومثال ضرورة حفظها لتوقف المعنى عليها ضرب موسى عيسى ومثال حفظها حين يقضى السياق ضربت زيدا .

ومعنى ذلك ان الرتبة المحفوظة تصبح محفوظة اذا اقتضى ذلك المعنى او المبنى كما مر . ولكن اذا لم يقتض احدهما حفظ الرتبة التي من هذا النوع كانت هناك حرية التقديم والتأخير في الاستعمال .

ز - الاداة : كان من الممكن ان تقع الاداة باعتبارها قرينة ضمن البنية ولكن الذى دعانى الى افرادها امران :

1 - ان الادوات المنقولة من الفعلية ( كالتواسخ ) ومن الظرفية ( كأدوات الشرط ) تحتفظ غالبا ببنيتها التي كانت عليها قبل النقل ومن ثم لا تكون بنيتها قرينة على المعنى الذى أريد بها بعد النقل .

2 - ان بعض الادوات غير ثابتة البنية ولا سيما من حيث الاشباع والاضعاف في النطق ومن حيث الانفصال والاتصال في الكتابة بما بعدها كما تتصل بساء الجر بالمجرور .

وقد يعترض بأن الاشباع والاضعاف ليسا خاصين بالادوات اذ يكونان في الضمائر كذلك فالجواب على ذلك ان الضمائر المتصلة تلصق بأواخر الكلمات فيعرف المتكلم كمية الضمير بحسابها من نقطة انتهاء الكلمة التي اتصل بها الضمير ولكن الادوات تلصق بأوائل الكلمات فيرد عليها اللبس .

وما دامت الادوات قد وضعت اساسا للدلالة على المعانى الصرفية العامة التي حقها ان تؤدى بالحرف فلا بد ان تكون كل اداة بالضرورة قرينة لفظية على المعنى الذى سيقى له . فنحن نفهم معنى الشرط من «ان» والاستثناء من «الا» والاستفهام من «هل» والتحضيض من «هلا» والقسم من «الواو» وهلم جرا وما دما نفهم هذه المعانى مباشرة من الادوات فلا بد ان ترائن لفظية على هذه المعانى .

ح - النغمة : قرينة لفظية لانها لا يكون تصورهما الا في الكلام الملفوظ وهي في معظم الحالات تصاحب القرائن الاخرى لكل أسلوب من اساليب الجمل العربية كالإثبات والنفي والتوكيد والاستفهام والامر والنهي والتمنى والترجى والعرض والتحضيض والقسم والشرط والافصاح الخ يقتزن بهيكل تنغمي عرقي مخصوص يعرف به الاسلوب المعين فتكون النغمات مشتركة في الدلالة مع البنية والعلامة الاعرابية والمطابقة والربط والتضام والادوات .

ولكن هناك حالات في الاستعمال العربى تستقل فيها النغمة بالدلالة فتكون القرينة الوحيدة في الكلام وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الاداة من الكلام ولا سيما أدوات الصدارة . ومن أمثلة ذلك ان تخرج علبة السجائر من جيبك وتقدمها مفتوحة الى صديقك وتقول بنغمة العرض : «سيجارة ؟» والمعنى : «الا تأخذ سيجارة ؟» فهنا أهدرت الاداة وهي قرينة اتكالا على النغمة وهي قرينة اخرى فاستقلت النغمة بالدلالة على المعنى المراد ولولاها لكانت كلمة «سيجارة» كلمة مفردة لا جملة مفيدة .

ولقد وقع مثل ذلك في التراث حين قال عمر بن  
ابى رييمة :

ابرزوها مثل المهاة تهادي  
بين خمس كواعب اتراب  
ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا  
عدد النجم والحصى والتراب

فجيلة « تحبها ؟ » جيلة استفهامية بقرينة رواية  
البيت بنغمة الاستفهام خلال العصور . وهناك دليل  
آخر على معنى الاستفهام هو « قالوا » و « قلت »  
مما يفهم منه السؤال والجواب وهذا الدليل هو الذى  
ساعد على تواتر رواية البيت بهذه النغمة وعدم العدول  
عنها الى نغمة اخرى . وواضح ان النغمة حفظت معنى  
الاستفهام هنا على رغم حذف الهمزة لضرورة الشعر .

### تضافر القرائن :

ليس من شأن النحو العربى ان يدع لاحدى القرائن  
مهما كانت اهميتها في المعنى ان تستقل بمفردها بالدلالة  
على باب نحوى من ابواب السياق . يصدق ذلك على  
جميع القرائن دون استثناء . فاذا نظرنا مثلا في القرائن  
المفرقة بين المنصوبين في «ضرب زيد عمرا» و «ضرب  
زيد ضربا» وجدنا ان الفارق الاول يكمن في ان عمرا  
اسم علم وان ضربا مصدر من مادة الفعل فهذا الفرق  
راجع الى قرينة البنية ثم وجدنا ثانيا ن العلاقة بين  
الفعل وبين عمرو هي علاقة التعدية ولكن العلاقة بين  
الفعل والمصدر هي علاقة تأكيد الحدث وهكذا نرى  
ان القرائن الدالة على المفعول به في الجيلة الاولى  
كما يأتى :

1 - البنية : فلو لم يكن من قبيل الاسماء ( او الصفات  
او الضمائر ) ما صحت له المفعولية .

2 - التعدية : وتفهم هذه العلاقة ما كان مفعولا به .

3 - العلاقة الاعرابية : فلو لم يكن منصوبا ما كان  
مفعولا به .

وكذلك نرى القرائن الدالة على المفعول المطلق  
في الجيلة الثانية كما يلى :

1 - البنية : وقد تحقق له منها امران :

(ا) المصدرية .

(ب) مشاركة الفعل في مادة اشتقاقه .

2 - التأكيد وهذا المعنى مفهوم من البنية ومن ترك  
تحديده بوصف او اضافة او عدد .

على ان المصدر في هذا الموقع اذا حدد باضافة  
او وصف او عدد كان محمدا لا مؤكدا واذا لم  
يشارك الفعل في مادة اشتقاقه فان افاد غايته  
فهو مفعول لاجله وان افاد ملابساة اعرب حالا  
وان افاد تأكيدا اعرب نائبا عن المفعول المطلق .

3 - العلامة الاعرابية : فلو لم يكن منصوبا ما اعرب  
مفعولا مطلقا .

وهكذا نرى ان كلا من المفعول به والمفعول المطلق  
لم ينكشف الا بعدد من القرائن وان القرينة الواحدة  
لا يمكن ان تدل على المعنى الاعرابى .

ويمكن ان نرى مثل ذلك حين نعرض للفاعل في «ضرب  
زيد» ونائبه في «ضرب زيد» فالقرائن الدالة على  
الفاعل في الجيلة الاولى كما يلى :

### 1 - البنية :

فهو اسم ولو لم يكن من قبيل الاسماء ( او  
الصفات او الضمائر ) ما كان فاعلا وقد ضمن  
النحاة اعترافهم بهذه القرينة في تعريف الفاعل  
حين قالوا : « الفاعل اسم .. الخ » ومن قبيل  
هذه القرينة ايضا بنية الفعل الذى قبله فلا  
يكون الفاعل فاعلا الا اذا كان هذا الفعل مبنيا  
للمعلوم .

### 2 - العلامة الاعرابية :

فهو مرفوع وعلامة الرفع قرينة من قرائن الفاعل  
ولو كان منصوبا مثلا لكان فاعلا .

### 3 - المطابقة :

لان الفعل معه اسند الى المذكر الغائب فكان  
ذلك قرينة على ان احدهما للاخر اما من حيث  
الامراد والتنثية والجمع فالمطابقة هنا خارج  
نطاق القرائن المطلوبة .

#### 4 - القضم :

لان الفعل يتطلب هذا الفاعل فلو لم يكن مذكورا لجرى تقديره في الجملة وللنحاة عبارة مشهورة تقول : « كل فعل فلا بد له من فاعل » .

#### 5 - الرتبة :

فهذا الاسم المرفوع جاء بعد الفعل فأعرب فاعلا ولو سبق الفعل لكان شيئا آخر غير الفاعل . مرتبة الفاعل من الفعل رتبة التأخير وهي من الرتب المحفوظة التي لا تتخلف .

#### 6 - الإسناد :

وهذه هي القرينة المعنوية التي تدل مع ما سبق على ان هذا فاعل اذ لو لم يكن مسندا اليه في جملة فعلية ذات بنية خاصة ما كان فاعلا .

واما نائب الفاعل « زيد » في الجملة الثانية فقرائته ما يتحى :

1 - البنية : لانه اسم والفعل مبنى للمجهول .

2 - العلامة الاعرابية : لانه مرفوع .

3 - المطابقة : الفعل مسند الى المذكر الغائب .

4 - القضم : الفعل يتطلبه ويقدر عند عدم الذكر .

5 - الرتبة : مكانه دائما بعد الفعل .

#### 6 - الإسناد :

هو مسند اليه في جملة ذات بنية محددة ولا يلزمنا هنا في فهم الاسناد ان نعتذر لانه مفعول في المعنى لاننا لا نقدم مثل هذا الاعتذار مع فاعل الفعل المطاوع وله نفس الوضع والافكار النحوية وصفية لا منطقية .

وحين قال ابن مالك :

الحال وصف فضلة ينتصب  
مفهم « في حال » كمرادا اذهب

كان يحاول ان يحدد القرائن التي يعرف بها باب الحال وهي :

#### 1 - البنية :

لان الحال المفردة تفهم من كونها احدى الصفات الخمس التي افردها في قسم من اقسام الكلم فاذا جاءت على غير هذه البنية كالمصدر وغيره فذلك من باب النقل واهدار قرينة البنية الوصفية عند أمن اللبس وسنعرض لذلك بعد قليل .

#### 2 - العلامة الاعرابية :

فالحال المفردة منصوبة ولا تكون غير ذلك .

#### 3 - المطابقة :

يصر النحاة على ان الخبر والحال وصفان في المعنى ففيهما من المطابقة بعض ما في النعت الحقيقي فيطابقان افرادا وتنثية وجما وتنكرا وتأنثيا .

#### 4 - الربط :

هذه المطابقة تربط بين الحال المفردة وبين صاحبها ولكن النحاة فضلوا ان يحملوا الوصف ضميرا مستترا مطابقا وهكذا عززوا الربط بعمود الضمير . اما الحال الجملة فأمر الضمير فيها اوضح من ذلك .

#### 5 - الرتبة :

رتبة الحال ان تكون بعد صاحبها واما ما ورد بخلاف ذلك فمداره جواز اهدار القرينة عند أمن اللبس وسنعرض لذلك بعد قليل .

#### 6 - الاداة :

وتتمثل هذه القرينة في واو الحال في مواضع نكرها .

وهكذا تضافرت القرائن المختلفة على بيان باب الحال كما تضافرت على بيان الابواب الاخرى التي نكرتها من قبل . ولعلنا بهذا اوضحنا مبدا هاما من مبادئ النحو العربي لم يعطه النحاة من قبل ما يستحقه من اهتمام هذا ان كانوا قد فطنوا اليه فطنة تامة ،

لان كل ما جاء في كلامهم عن شرح هذه القرائن كان ملاحظات متفرقة لا يسلكها نظام كهذا النظام الذى اعرضه .

### جواز اهدار القرينة عند امن اللبس :

ان امن اللبس هو اغلى ما تحرص عليه اللغة استعمالا واثمن ما يتطلبه اللغويون تحليلا ومن ثم يصبح الوصول اليه غاية لا يدعو الامر بعدها الى البحث عن مزيد من القرائن . ومن هنا يكون اهدار القرينة عند امن اللبس امرا مقبولا لا ياباه الاستعمال اللغوى والدليل على ذلك اننا في عرضنا اهدار كل قرينة على حدة في الاستعمال سنحرص على ان تكون شواهد من القرآن ومن الشواهد التى استعملها النحاة ومن مسروعاتهم عن العرب ولكنى قبل ان ابدأ فى عرض اهدار القرائن واحدة بعد الاخرى احب ان اضرب مثلا يوضح سبب جواز اهدار القرينة . فالمعروف ان الحركة الاعرابية احدى القرائن وان النحاة بالغوا فى الحرص عليها وورث الناس عنهم هذه المبالغة فى الحرص وارتبطت نشأة النحو فى التاريخ بهذه الحركة الاعرابية فكان النحو لمعالج اللحن فى الاعراب . وكلنا يبدى تدمره عند الاستماع الى المحاضر او المذيع او المحامى حين يظهر اللحن فى كلامهم ولا تنضبط العلامات الاعرابية على السنتهم ولكننا على رغم ذلك كله نفهم ما يقولون بحيث لا يحتمل فى فهمنا معنى آخر اى ان امن اللبس قد توغر فى كلامهم على الرغم مما اصاب او اخر الكلمات من لحن . فلماذا ؟ لان المعنى النحوى — كما سبق ان اشرت — لا يرتبط بقرينة واحدة ولا يتوقف عليها . فحين اهدرت قيمة الحركة الاعرابية فى كلام المحاضر والمذيع والمحامى كانت هناك قرائن اخرى تحافظ على المعنى وهى القرائن التى عرضتها من قبل . وحين كانت هذه القرائن وافية فى الدلالة على المعنى اصبح اهدار قرينة العلامة الاعرابية فى الكلام امرا غير واضح الضرر لاننا وصلنا الى وضوح المعنى على اى حال .

وسنرى فيما بعد ان ذلك ونحوه وقع فى نصوص التراث لا عن خطأ اقترفه العربى الاول كما اقترفه المحاضر والمذيع والمحامى فى وقتنا هذا وانما وقع ذلك لاسباب خاصة بالاستعمال كضرورة الشعر او المجاورة او لاسباب بلاغية . ولا يدخل فى ذلك بالطبع اختلاف القرينة باختلاف اللهجة .

واول ما نعرض له من ذلك ان البنية باعتبارها قرينة نحوية ربما اهدرت اذا اتضح المعنى بدونها وهناك بعض الامثلة :

1 — تحافظ اللغة على ان تكون صلة ال صلة صريحة ولكن الضرورة الشعرية قضت وامن اللبس لم يمنع ان تكون صلة ال فعلا مضارعا فقرأنا فى التراث عبارة « الترضى حكومته » و « صوت الحمار اليجدع » وكذلك قول الشاعر : « من القوم الرسول الله منهم » .

2 — قد يستتر الضمير او يحذف المتبدا والخبر او غيرهما فلا تقوم قرينة البنية شاهد على المعنى لعدم ذكرها فلا يؤدي اهدارها حينئذ الى اللبس .

3 — تحافظ اللغة على ان يكون خبر فعل المقاربة من قبيل الفعل المضارع ولكن ورد اهدار هذه القرينة فى قول الشاعر :

فعدت الى فهم وما كنت آبيا  
وكم مثلها فارقتها وهى تصنفر

4 — تدخل لو على الفعل الماضى ومع ذلك ما نزال نستمتع بقول الشاعر :

لو بغير المناء خلقتى شرق  
كنت كالغصان بالماء اعترضارى

5 — قد تهدر قرينة البنية فى المفعول المطلق فيسمى المنصوب حينئذ « النائب عن المفعول المطلق » .

6 — من شأن الحال ان يكون مشتقا وقد اهدرت البنية المشتقة فجاء الحال مصدرا كما جاء جامدا ولم يستطع النحاة حتى تاويله بالمشتق وذلك حين يكون موصوفا نحو قرآنا عربيا او معدودا نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او تفضيليا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبنا او محددا نحو هذا مالك ذهبيا او مفرغا نحو وتحتسون الجبال بيوتا او مؤصلا نحو اسجد لى خلقت طينا .

7 — من شأن الحال ان تكون نكرة وقد اهدرت قرينة البنية فيها فجاءت معرفة نحو كلمته فاه الى فى وارسلها العراك وجاعوا الجباء الغفير .

8 - من شأن صاحب الحال ان يكون معرفة وقد ورد نكرة فلم يجد النحاة مسوغا لتنكيره وهذا من اهدار البنية عند امن اللبس نحو مررت بساء تعدة رجل وعليه مائة بيضا « وصلى وراءه رجال قياها » .

9 - من شأن « اما » ان تتكرر ولكن قرينة بنيتها قد تهدر فلا يتم تكرارها نحو « اما ان تتكلم بخير والا فاسكت » وكقراءه ابي : « وانا او اياكم لاما على هدى او ضلال مابين » .

10 - من شأن الشرط والقسم اذا اجتمعا ان يكتفى بجواب ما تقدم منهما مع حذف جواب المتأخر ولكن ذلك تخلف في بنية جواب القسم في قول الشاعر :

لئن كان ما حدثه اليوم صادقا  
اصم في نهار القيتظ للشمس باديا

11 - ورد في النسب كثير مما اختلف مع القواعد المتصلة ببنية المنسوب نحو يمانى وسليقى وعميرى وقرشى وسلمى وهذلى ومقمى وعبدري ومرقسى وعبقرى وعبشمى وبصرى ومروزى ورازى وبحراني .

12 - قال الراجز : في كلت رجلها سلامى واحدة ..  
فاطرح البنية الاصلية وهى كلتا للوزن .

13 - ولعل خير ما يمثل اعتراف النحاة بظاهرة اهدار قرينة البنية عند امن اللبس قول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة  
ما لم تفد كعند زيد نكرة

اذ لو ترجمنا عبارته بعبارة هذا البحث لكان « ما لم تفد » في صورة « ما لم يؤمن اللبس » فيجوز اهدار المعرفة واستعمال النكرة » .

واما اهدار قرينة العلامة الاعرابية عند امن اللبس فما اكثره في التراث العربى حتى لقد وجد النحاة فيه مجالا خصبا للتخريج والتأويل والتقدير وسنحاول فيما يلى ان نورد امثلة على هذه الظاهرة التى كانت من

اسباب تضخم كتب النحو لمخالفتها لفلسفة المعامل النحوى كما كانت سببا في الكثير مما اعان اشتهاار النحو العربى بالصعوبة وعدم الاطراد ولا سيما ان النحاة بنوا منهجهم على اساس وحيد هو اختلاف المعانى باختلاف الاعراب .

1 - واول ما نبدا به من هذه الامثلة ما سمع من قولهم : « خرق الثوب المسمار » برفع الثوب ونصب المسمار . وواضح ان اللبس مأهون في هذه الجملة لانضاح قرينة الاسناد بين « خرق » و « المسمار » وان قرينة التعدية واضحة بين « خرق » و « الثوب » فلما اتضحت القرينتان المعنويتان دون حاجة الى القرينة اللفظية اهدرت القرينة اللفظية (وهى العلامة الاعرابية) في الكلام .

2 - قال تعالى : « ان هذان لساحران » ومن الواضح ان الاشارة اسم ان وان الصفة خبرها بالقرائن الآتية :

( ا ) الاشارة معرفة وهذا موضع المعرفة والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر المفرد وهذه قرينة البنية .

( ب ) دخلت ان على الاشارة ومن شأن « ان » ان تدخل على اسمها الا في حالات محددة وهذه قرينة التضام .

( ج ) اقترنت الصفة باللام ومن شأن ما اقترنت به اللام ان يكون خبرها الا اذا تقدم اللام ظرف او جار ومجرور فيكون الاقتران بين اللام واسم ان المؤخر فحو ان في الدار لزيادا وان عندك لزيادا وهذه قرينة التضام ايضا .

( د ) تقدمت الاشارة على الصفة حسب قاعدة الاسم والخبر وهذه قرينة الرتبة .

فلما تضافرت هذه القرائن جميعا اصبح اللبس مأمونا فأهدرت العلامة الاعرابية لتكون هناك مناسبة صوتية بين الاسم والخبر . وكثيرا ما تكون المناسبة الصوتية مطلبا من مطالب الاسلوب الادبى ولا سيما اسلوب القرآن وما فيه من الفواصل واسلوب الشعر وما فيه من القوافي .

وشبيه بهذه الآية قوله :

6 - قال الشاعر :

وتضحك منى شيخة عيشية  
كان لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

لاحظ اهدار العلامة الاعرابية في « ترى » لا من  
اللبس .

إذا مت كان الناس صنفان شامت  
وأخر مثن بالذى كنت اصنع

وقوله :

7 - قال الشاعر :

وحلت سواد القلب لا انا باغيا  
سواها ولا عن حبها متراخيا

والمعنى واضح واللبس مأمون ولكن النحاة تردوا  
وتاولوا وتخلوا ما شاعوا .

إذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن  
خطك خفانا ان حراسنا اسدا

8 - وقال :

كان انبيئه اذا تشوفا  
قادمة او قلما محرفا

وحكى قوم منهم ابن سيده ان قوما من العرب نصب  
بها ( كان ) الجزئين معا . فمن هؤلاء وابن بقيقه  
ما روى عنهم من النصوص ؟

3 - ومثل ذلك ما يقال في « جحر ضب خرب »  
بالجر في الكلمة الاخيرة اذ ان قرينة التبعية تبدى ان  
الخراب مما يوصف به الجحر ولا يوصف به الضب فلما  
اتضحت قرينة التبعية وما يتضافر معها من المطابقة  
والرتبة اهدرت الحركة الاعرابية ليم بها نوع من  
المناسبة الصوتية التي علها النحويون بالجوار .

9 - وقد قال :

ان تقرأن على اسماء ويحكما  
منى السلام والا تخيرا احدا

والقرائن واضحة واللبس مأمون والعلامة الاعرابية  
مهذرة .

4 - قال تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا  
والصابئون والنصارى ... » برفع الصابئين ومن الواضح  
ان قرينة التبعية ( عطف النسق ) مفهومة بين هذه  
المتعاطفات جميعا ولا يتطرق الى ذهن القارئ معنى  
ايسر من معنى العطف وقد تضافر مع التبعية من  
القرائن قرينة الاداة التي تمثلها واو العطف فأمس  
اللبس فاهدرت العلامة الاعرابية وربما كان ذلك للتنبيه  
الى عزل الصابئين عن اصحاب الديانات السماوية  
الثلاث لانهم ليسوا منهم .

5 - قال الشاعر :

10 - وقال :

الم يأتيك والانباء تنمى  
بما لاقت لبسون بنى زياد

وقرينة الجزم في يأتيك مهذرة والمعنى واضح واللبس  
مأمون ببقية القرائن .

ان اباها و ابا اباها  
قد بلغا في المجد غاياتها

ففى نهاية الشطرة الاولى كما فى نهاية الشطرة  
الثانية اهدار للعلامة الاعرابية لان اللبس مأمون وذلك  
للمناسبة اللفظية . وقد يقول قائل فى هذا الموضع كما فى  
« ان هذان لساحران » ان هذه لغة قوم والرد على ذلك  
ان هؤلاء القوم قد اهدروا العلامة الاعرابية انكالا على  
وضوح القرائن الاخرى ولو لم يؤمن اللبس ما استطاعوا  
ذلك . هذا الا اننى اتشكك فى ان هاتين اللفتين لغتا  
قوم واميل الى الراى بان النحاة هنا يحاولون الاعتذار  
عن النصوص وهى ليست فى حاجة الى ذلك . وقد  
انكر المبرد لغة من يلزم المثنى الالف .

11 - وقالت الزبياء :

ما للجمال مشيها وثبيدا  
اجندلا يحملن ام حديدا

فنصب الخبر ولكن الكونيين راوه من قبيل تقدم  
الفاعل واوله البصريون على حذف الخبر والخبر مائل  
امهم .



12 - وقال :

الارب مولود وليس له اب  
وذى ولد لم يلد له ابوان

ناهدر الجزم ولكن وضوح القرائن الاخرى حفظ  
المعنى من اللبس .

13 - وقال :

اما ترى حيث سهيل طالعا  
نجما يضىء كالشهاب لاجعا

ناهدار الحركة واقع في « سهيل » لان خبره « يضىء »  
قد اوضح المعنى .

14 - كل ما سواه النحاة قطع النعت فهو من قبيل  
اهدار قرينة العلامة الاعرابية عند امن اللبس . وذلك  
كالذى مثلوا من قولهم : « جاء الرجلان الكريمين » .

15 - وقال :

لعن الاله تعله بن مسامر  
لعنا يشهن عليه من قدام

ناهدر الحركة قربانا للقافية والمعنى واضح بلا لبس  
ما دامت القرائن الاخرى تدل عليه .

وكذلك كان اهدار قرينة المطابقة عند امن اللبس  
مجالا للتخريج والتاول والتقدير لدى النحاة ووضح  
ما كانت هذه الظاهرة في باب الفاعل والخبر والحال  
والنعت والموصول وهى الابواب التى تتكل كثيرا على  
المطابقة ومن امثلة ذلك ما يلى :

1 - قال تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهير » . وقال  
النحاة والمعنى : ظهروا . واقول : اتضح المعنى فامن  
اللبس مع اهدار قرينة المطابقة فساغ اهدارها مع وجود  
غيرها من القرائن ومنها الرتبة والعلامة الاعرابية  
والبنية والتضام .

2 - وقال الشاعر :

فلا ودقة ودقت ودقتها  
ولا ارض ابقبل ابقالها

ناهدرت قرينة المطابقة في خبر « لا » التى فى الشطرة  
الثانية لوضوح المعنى وامن اللبس .

3 - وقال :

فمن يك اضحى بالمدينة رحله  
فانى وقياريها لغريب

وقدر النحاة ذلك « لغريان » . وسبيله احد امرين :

( ا ) اهدار القرينة عند امن اللبس وذلك بعدم المطابقة  
بين المتعاطفين وغريب .

( ب ) ان تكون جملة « وقياريها » حالا من الياء فى « فانى »  
وغريب خبرا لان . ويكون المعنى : فانى لغريب بالمدينة  
على الرغم من وجود قيار وعليه رحلى بها .

4 - وقال :

اكل عام نعم تحوونه  
يلحقه قوم وتنتجونوه

تارن ذلك بقوليه :

تومى نرى الجد بانوها وقد علمت  
بكنه ذلك عدنان وقحطان

« فالقوم » و « النعم » من اسم الجمع فاما ان تكون  
المطابقة للفظ والقرينة مهذرة فى الثانى واما ان تكون  
للمعنى والقرينة مهذرة فى الاول .

5 - سمع عن العرب : « الفناء رقية الزنى » ولا  
مطابقة بين الاول والثانى فى التفكير والتأنيث ولكن  
المعنى واضح واللبس مأمون بغير المطابقة من القرائن .

6 - يقولون : امراة حائض وطالق ومرضع وناشز  
وفاقد . واللبس مأمون بقرائن ليس بينها المطابقة فى  
التذكير والتأنيث ، ومن ذلك :

« فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى  
طلاقك لم ابخل وانت صديق »

7 - قال الشاعر :

بتيهاء قفر والمطى كآنها  
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

فوصف التيهاء بأنها قفر واهدر المطابقة .

8 - قال الشاعر :

من الاطناب يقبل ولا يتمسك به . وهك امثلة توضح  
التخار هذه القرينة :

كرب القلب من هواء يذوب  
حين قال الوشاة هند غضوب

يريد شديدة الغضب وقد اغنت هنا قرينة الرتبة  
والعلامة الاعرابية والاسناد عن قرينة المطابقة فاهدرت  
المطابقة .

9 - قال المتنبي :

( ا ) فمن حيث البنية نجد بنية الموصول والصلة جارية  
على المرف الاستعمالي العربي فالموصول هو  
« الذى » والصلة جملة فعلية .

انا الذى نظر الاعمى الى ادبى

واسمعت كلماتي من به صمم

( ب ) ومن حيث التضام استوفى الاسم الموصول صلته  
التي يفتقر اليها بايراد هذه الجملة معه .

ولم يقل « ادبه » و « كلماته » فلم يطابق بين الصلة  
والموصول وطابق ضمير المتكلم اتكالا على ان الخبر  
واصف للمبتدا .

( ج ) ومن حيث الرتبة جاء الموصول متقدما وجاءت  
الصلة متأخرة كما جرى عرف الاستعمال .

10 - قال الشاعر :

( د ) ان افراد الموصول وغييبته وتذكيره وما عهد من  
مطابقة الضمير العائد للموصول صر امر فهم  
الضمير ممكنا بالنسبة للسامع والمعرب .

واعلم ان تسليما وتركيا  
للايمشا بهان ولا سواء

فالقرائن الاربعة ( البنية والتضام والرتبة والمطابقة )  
يسرت امن اللبس فلم يعد من الضروري ذكر لضمير  
الرابط فاهدرت المطابقة ولو ذكر الضمير ما اضاف الى  
الفهم شيئا .

فترك التنشئة في سواء من قبيل اهدار المطابقة واللبس  
لمنون بقرائن اخرى .

2 - قال الشاعر :

قوى ذرى المجد بانوها وقد علمت  
بكنه ذلك عدنان وقحطان

فقد اغنت البنية والرتبة والتضام والمطابقة بين الذرى  
وضميرها وعدم المطابقة بين الضمير والقوم عن ذكر  
ما يعود على القوم من ضمير بارز .

11 - ما يسميه النحاة « التغليب » نحو : فرح الصبية  
والبنات بملابسهم الجديدة يحمل في طيه صورة من صور  
اهدار المطابقة عند امن اللبس لان القرائن الاخرى  
تغنى عن المطابقة .

3 - وقال :

فأبنت الى فهم وما كدت آيبا  
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

ففى « آيبا » اطراح البنية وفى خبر كاد اطراح  
« الربط » لان « آيبا » تحتل انا وانت وهو لان الصفة  
لا تتغير بحسب ضمائر الأشخاص ومع ذلك ظل اللبس  
مأمونا ببقية القرائن .

12 - وربما توسعنا في تطبيق ذلك الى ان يشمل  
معاملة جمع التفسير معاملة المؤنث من حيث المطابقة  
وفى ذلك اهدار المطابقة في الجمع والامر كذلك في  
الالفتات من ضمير الى آخر في السياق .

اما اطراح قرينة الربط عند امن اللبس فقد تسبب في  
الكثير من التقديرات التي حاول بها النحاة ان يجبروا ما  
ظنوه نقصا في عناصر الجملة وما كان اجدرهم ان  
يدركوا ما للغة العربية من مزاج فى الاستعمال يحرص  
على امن اللبس ولا يتمسك بعد ذلك بالقرائن الزائدة  
عن الحاجة . ولو تمكن السامع او المعرب من فهم وجه  
الترايط بين الكلمات بدون القرينة اللفظية الخاصة فلا  
حاجة اذن لدهما الى هذه القرينة ويصبح ابقاؤها نوعا

حيث اهدرت قرينة الربط باسقاط الفاء عند امن اللبس .

4 - وقال :

ويوما توافينا بوجه مقسم  
كان ظبية تعطو الى وارق السلم

10 - قال الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكمو  
ولكن سيرا في عراض المواكب

فتخفيف « كان » اهدار لقرينة البنية وحذف الضمير بعدها اهدار لقرينة الربط بين جملة التشبيه وفاعل « توافي » والتشبيه في البيت على معنى كأن واسمها وخبرها والمعنى واضح بغير الربط من القرائن وربما اهتم النحاة برواية الجر من قبل الاهتمام بما كانوا يسمونه « الغريب » ورواية الرفع اوضح ويعززها تخفيف كأن في قوله :

وصدر مشرق النحر  
كان شدياه حقان

5 - مما جرى في الاستعمال : « مر زيد يد تلوح  
وغم بيتسم » ولا يفهم السامع في اليد الا انها يده ولا في الغم الا انه فيه . ومن هنا ساغ اهدار قرينة الربط بحذف الضمير .

فأسقط الفاء من جواب اما فكان ذلك اهدارا للربط عند امن اللبس .

لقد سبق ان شرحت المقصود باصطلاح « التضام » وبينت انه قرينة نحوية سواء في معناه الايجابي حين تستدعى الكلمة كلمة اخرى او بمعناه السلبي حين تتنافى احدى الكلمتين مع الاخرى وفيما يلي من امثلة يتضح ان الاستعمال العربي يشتمل على الكثير من الصور التي اهدرت فيها قرينة التضام عند امن اللبس وذلك بواسطة الحذف او الزيادة او تحوفا . وهك بعض هذه الامثلة :

6 - قال الشاعر :

جزى الله عنا والجزاء بفضلته  
ربيعة خيرا ما اعف واكرما

1 - من شأن الوصف الذي يرتفع معه فاعل ( يغنى عن الخبر ) ان يعتمد على نفي او استفهام الخ . ولكن اقترانه بذلك قد يتخلف عند امن اللبس كقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملقينا  
مقالة لهبي اذا الطير مرت

وكل القرائن تدل على معنى : « ما اعفها واكرما » . وهذا هو المقصود بقول ابن مالك : « ان كان بعد الحذف معناه يضح » اي ان قرينة الربط هنا مهدرة عند امن اللبس فقط .

فحذف الاعتماد واهدرت قرينة التضام في احد المواضع لان القرائن الاخرى اغنت عن ذلك ومن هذه القرائن :

( ا ) البنية فالذى معنا هنا جملة وصفية المسند فيها صفة مشبهة والفاعل من الاسماء الخمسة وذلك متسق مع العرف الاستعمالي للغة .

7 - ان ما يسمى تعدد التعت وتعدد الخبر الخ هو في الحقيقة اهدار للربط بحرف العطف مع امن اللبس .

8 - قال الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها  
لا يذهب العرف عند الله والناس

( ب ) قرينة العلامة الاعرابية فالصفة مبتدأ مرفوع بالضم والفاعل من الاسماء الخمسة مرفوع بالواو .

ولما كان المعنى واضحا مع اسقاط الفاء اهدرت قرينة الربط عند امن اللبس .

9 - ومثل ذلك يلحظ في قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا  
سيلفى على طول السلامة ناديا

( ج ) قرينة التضام وذلك ان الصفة المشبهة لم يتقدم ما يوصف بها فأهدر اعتمادها ثم تطلبت فاعلا فنكر الفاعل معها وهذا هو المثال الاخر من امثلة التضام في الجملة الوصفية .

(د) قرينة الرتبة لان من شأن الفاعل ان يتأخر وقد تأخر هنا .

ولقد كان الكوفيون على صواب عند عدم اشتراط الاعتماد وكان عليهم ان يضيفوا : « عند أمن اللبس » .

2 - يقول النحاة انه يجوز حذف ما علم من مبتدا او خبر . ويقول ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائز كما  
تقول زيد بعد من عند كما  
وفي جواب كيف زيد قل دنف  
فزيد استغنى عنه اذ عرف

والذي يصدق على جميع صور الحذف في اللغة العربية انه اهدار لقرينة التضام عند أمن اللبس لان المحذوف في كل الحالات ضمنية تطلبها ضمنية اخرى .

3 - لا يفصل بين الناسخ المنقول عن الفعلية وبين اسمه ببنته خبره الا الظرف والمجرور حسبا يقول البصريون . ومع ذلك قال الشاعر :

فنافذ هذا جون حول بيوتهم  
بما كان اياهم عطية عودا

ففصل بالضمير وهو مفعول في جملة الخبر بين كان واسمها فاهدر قرينة التضام عند أمن اللبس . وهذا موضع آخر اصاب فيه الكوفيون جادة الصواب اذا جازوا الفصل مطلقا .

4 - كل امثلة زيادة كان في الحشو اهدار لقرينة التضام بالفصل بين متلازمين حقهما الا يفصل بينهما ، كالصفة والموصوف في قوله :

في غرف الجنة العليا التي وجبت  
لهم هناك بسعى كان مشكور

وكالمتعاطفين في قوله :

في لجة غمرت اباك بحورها  
في الجاهلية كان والاسلام

وبين فعل المدح والمرغوع الذي بعده كقوله :

ولبست سربال الشباب ازورها  
ولنعم كان شبيبة المحتال

وبين الجار والمجرور كقوله :

سراة بنى ابى بكر تسلمى  
على كان المسومة العراب

واللبس في كل اولئك مأمون بفضل القرائن الاخرى

5 - « لا يكون خبر افعال المقاربة مفردا الا شذوذا » .  
هكذا تقول القاعدة . واتقول انها يكون ذلك اهدارا لقرينة التضام عند أمن اللبس لان بين افعال المقارنة والخبر المفرد تنافيا اى تضاما سلبيا ومن امثلة وروده : « نطفق مسحا بالسوق والاعناق »  
وقول الشاعر :

نأبت الى مهم وما كدت آيبا  
وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

6 - قال ابن مالك :

وكونه بدون ان يعد عسى  
نزر وكاد الامر فيه عكسا

فالقطة من امثلة خبر كل من هذين الفعلين المذكورين يشتمل على اهدار لقرينة التضام بين « ان » المصدرية والمضارع الخبر به في الجملة المنسوخة .

7 - تدخل لا النافية للجنس على الاسماء ومع ذلك قال الشاعر :

فقام يزود الناس عنها بسيفه  
وقال : الا لا من سبيل الى هند

فاهدر التضام عند أمن اللبس .

8 - قال ابن مالك في باب « لا النافية للجنس » :

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر  
اذا المراد مع سقوطه ظهر

وكأنه في هذا البيت يردد تولى : « يجوز اهدار القرينة عند أمن اللبس » .

9 - قالت العرب : « لا عليك » وفهمت من ذلك : « لا بأس عليك » وفي ذلك اسقاط اسم لا النافية للجنس وهو اهدار للتضام عند أمن اللبس .

10 — قال ابن مالك في باب ظن وأخواتها :

ولا تجز هنا بلا دليل  
سقوط مفعولين أو مفعول

والإصرار على الدليل هنا إصرار على التأكد من  
أمن اللبس قبل إهدار التضام .

11 — من أمثلة إهدار التضام عند أمن اللبس أن يدخل

حرف الجر الزائد على الفاعل كما في قوله تعالى :  
« ما جاعنا من بشير ولا نذير » وقوله : « وكفى  
بالله شهيدا » بل أن الحكم بزيادة الحرف هنا  
يحمل بعض الإعراف بإهدار التضام .

12 — يحذف الفعل ويبقى الفاعل عند أمن اللبس « كمثل  
زيد في جواب من قرأ » .

13 — ليس من شأن « حاشا » أن تضام « ما » ولكن  
ذلك التضام ورد مع أمن اللبس نحو قوله :

رأيت القوم ما حشا قريشا  
فإننا نحن أفضلهم فعلا

وقد حكم النحاة بشذوذه .

14 — قال النحاة أن جملة الحال إذا كان فيها مضارع  
منفى بلا امتنع اقترانها بالواو . وقال الشاعر :

أقادوا من دمي وتوعدوني  
وكنت ولا ينهنهني السعيد

وقال أيضا :

أكسبته السورق البيض أبا  
ولقد كان ولا يدعى لاب

والمعنى واضح مع الواو بل أنه في البيت الثاني  
متعلق بها . فلو حذف لكنت لا وما بعدها خيرا لكان  
وهذا أولى من إعرابها حالا .

أما إهدار الرتبة عند أمن اللبس فيمكن في الاقتناع به  
أن بعض الرتب غير محفوظ فيمكن إهدارها كما يمكن  
اعتبارها ولا بأس على من يستعمل اللفظة من هذه  
الطريقة ولا من تلك إلا إذا وقع اللبس من جراء  
إهدار قرينة الرتبة فيتعين حينئذ الاحتفاظ بالرتبة التي  
كانت غير محفوظة والإبقاء عليها لتعلق المعنى بها .

ومن أمثلة الرتب غير المحفوظة الرتبة بين المبتدأ والخبر  
والرتبة بين الفاعل والمفعول وبين اسم أن وخبرها  
واسم كان وخبرها وبين المفعولين بعضهم وبعض وبين  
الحال وصاحبها الخ . وفيما يلي أمثلة على اللجوء إلى  
حفظ الرتبة غير المحفوظة عند خوف اللبس :

1 — يجوز تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم الخبر  
على المبتدأ إلا إذا خيف اللبس نحو أخى صديقي فإن  
المعنى يتعلق بالرتبة حينئذ فتحفظ الرتبة . هذا وما  
تقدم من جواز تقديم الخبر عند أمن اللبس فيه إهدار  
لقرينة الرتبة اتكالا على غيرها من القرائن .

2 — ومثل ذلك يقال في اسم كان وخبرها نحو كان  
زيد قائما وكان قائما زيدا فإذا خيف اللبس حفظت  
الرتبة نحو كان هذا أخى .

3 — ومثله اسم أن وخبرها الظرف والجار والمجرور  
فيتمكن إهدار الرتبة بينهما ما دام المعنى واضحا فتقول  
أن زيدا في الدار وأن في الدار لزيدا فإذا قلت كان موسى  
عيسى حفظت الرتبة .

4 — ويجوز في مفعولي أعطى أن يتقدم أيهما ويتأخر  
الآخر اتكالا على أن الأول منهما ما صلح فاعلا للمطاوع  
( وهذه من قبيل قرينة الإسناد ) تقول أعطيت زيدا  
هدية وأعطيت هدية زيدا فيكون زيد هو المفعول الأول  
في الحالتين لأنه صلح فاعلا لما طأوع أعطى وهو أخذ  
أما إذا خيف اللبس بأن قلت أعطيت هذا زيدا تعين  
حفظ الرتبة حفاظا على المعنى .

5 — والقاعدة أيضا يتقدم الفاعل على المفعول أو  
يتأخر فيكون ذلك من قبيل إهدار الرتبة عند أمن اللبس  
فإذا خيف اللبس كما في ضرب هذا ذلك تعين حفظ الرتبة  
حفاظا على المعنى .

6 — ومفعولا ظن وأخواتها يتقدم أي منهما أو يتأخر  
ما دام اللبس مأمونا . تقول حسبت زيدا قائما وحسبت  
قائما زيدا فإذا خيف اللبس حفظت الرتبة كما في حسبت  
موسى عيسى .

7 — ومن أمثلة أطراح الرتبة عند أمن اللبس تقديم  
المعطوف على المعطوف عليه في قول الشاعر : « عليك  
ورحمة الله السلام » .

8 - ومن امثلة ذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة كالحال في ضمير الشأن فما دام اللبس مأمونا فلا يأس من ذلك كما في نحو قوله تعالى : « قل هو الله احد » .

قد رأينا من ذلك كيف تهدر قرينة الرتبة عند أمن اللبس .

ولقد سبق ان فكرنا ان الادوات تفيد الربط وان منها ما يربط بابا نحويا بباب آخر ومنها ما يكون امينا على معنى الجملة كلها فلو حذفنا الجملة وعليها دليل لكنت الاداة بمفردها وافية بالمعنى . ومن العبارات الشهيرة في الاستفهام الام وحتام وعلام ومتى واين الخ دون ذكر الجملة .

على ان الاداة ولها كل هذا الخطر باعتبارها احدى قرائن المعنى في السياق يمكن ان تهدر عند أمن اللبس . وقد سبق ان شرحت كيف يمكن للقرائن الاخرى وبخاصة قرينة النغمة ان تغنى عن اداة الاستفهام في قول ابن ابي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا  
عند النجم والحصى والتراب

وكثيرا ما يجرى في كلامنا الآن ان نسؤدى معنى الاستفهام والعرض والنغمة دون الاداة وفي الكلام الفصيح ايضا يمكن ان نتصور رجلا يقص على سامعه قصة كفاحه للوصول الى غاية كان يأمل في الوصول اليها فاذا فرغ سأل السامع : « ووصلت الى ما اردت ؟ » دون ان يستعمل اداة الاستفهام .

والنغمة نفسها يصعب اسقاطها من الكلام اتكالا على الاداة . دعنا نتصور رجلا جاء يقص علينا قصة جريمة حدثت فيدور في الذهن معنى الاتهام له بالمشاركة في الجريمة فتلقى عليه سؤالا في صورة « هل كنت هناك » لكن لا بنغمة الاستفهام « بهل » بل بنغمة الاستفهام مع استعمال « ماذا ؟ » ويكون المنطوق حينئذ « هل كنت هناك » ولكن المفهوم يكون « ماذا كنت تفعل هناك ؟ » ومعنى هذا ان النغمة كما اغنت عن الاداة في بيت ابن ابي ربيعة حورت معناها في هذا المثال

على ان السحرة والكهان وخطباء المسجد يهملون تنعيم الكلام الى حد كبير فيبدو كأنهم يرتلون على نغمة

واحدة ومع ذلك يظل كلامهم مفهوما فهل هذا من اطراح قرينة لنغمة عند أمن اللبس . اظنه كذلك . ولكنى اقطع ان كل نص مكتوب لا يمكن الا ان نتصور عند فهمه اننا قد اهدرنا النغمة نهائيا عند أمن اللبس لان الكتابة لا تبدو فيها النغمات ويكون ذلك اكثر صدقا عند الوصول الى الفهم بواسطة القراءة الصامتة .

### اسقاط العامل والتقدير والحل :

وبعد فقد وصلت فيما سبق الى ثلاثة من اهم الامور وهى :

1 - احصاء القرائن النحوية معنوية ولفظية وتقدير دراسة لكل واحدة منها على وحدة .

2 - انشاء مبدا هام جدا لم يظن اليه النحاة هو مبدا تضافر القرائن .

3 - انشاء مبدا آخر اهم وهو جواز اهدار القرينة عند أمن اللبس .

فاما الاحصاء الذى تمت به للقرائن فقد اوضح ان القرائن المعنوية هى العلاقات التى تقوم بين الابواب في السياق من حيث المعنى الوظيفى الصرفى والنحوى وان اتضح العلاقة بين باب وباب في السياق ليعتبر بذاته قرينة على المعنى ومن هنا كانت العلاقات الواضحة خير دليل من ادلة الفهم بالنسبة للسامع ومن ادلة التحليل بالنسبة للمعرب .

على ان هذه القرائن المعنوية قد لا تتسم بالوضوح في بعض الحالات فلو توقف المعنى عليها والحالة هذه لتطرق اللبس الى الفهم وهذا شر ما يبتلى به الاتصال اللغوى لذلك عمد الاستعمال اللغوى الى الاستعانة بظواهر الاصوات والصرف لتسخيرها في بيان معانى النحو فاستهد منها عددا من القرائن اللفظية التى تعين على الكشف عن المعنى جنبا الى جنب مع القرائن المعنوية . ولا شك ان هذه القرائن اسهل منالا في الفهم من القرائن المعنوية لانها مدركات حسية تبدو كعالم الطريق يهتدى بها سالكه عند ما تتشعب الطرق ويعز الرفيق . والذين جربوا الاسفار يعرفون قيمة العلامات التى توضع على الطرق مشيرة الى الاتجاهات واسماء الاماكن والمسافات وهلم جرا والذين نزلوا الصحراء يدركون قيمة الشمس والنجوم والكواكب والجبال

وسليما . ومن هنا تخبط النقاد كما تخبط النحاة . فقد رفض النقاد العامل النحوي واقاموا في مكانه عاملا آخر هو المتكلم حيث انكروا بذلك الطابع الاجتماعي للغة او هو الله سبحانه وتعالى حيث لجأوا الى الاعتراف بالتوقيف ورفض المواضع العرفية أيضا .

ان القول بان الفرد المتكلم هو العامل ينسى ان هذا المتكلم ليس له حرية التصرف في اللغة وانه لو خالف الاستعمال لم يسلم له ذلك لان اللغة ليست ملك الفرد وانما هي ملك المجتمع . وان القول بان العامل هو الله سبحانه وتعالى ليس الا عودة الى قضية حسمت تماما منذ ازمان وهي ما اذا كانت اللغة توقيفا او مواضعة وقد استقر الناس على ان اللغة مواضعة وتعارف وانها من صنع المجتمع .

على ان النحاة في انشغالهم بالعامل لم يستطيعوا تجاهل القرائن الاخرى فراحوا يلمون بالاشارة اليها المما خفيها كلما دعا الامر الى ذلك ولم يسلكوها ابدا في نظام واحد كالذي حاولته في هذا البحث كما لم يبينوا تضافرها للكشف عن المعنى النحوي كما شغلوا بالشذوذ والقلة والندرة ونحوها عن جواز اهدار القرينة عند امن اللبس .

مبدأ تضافر القرائن اذن يفسر التعليق النحوي كله على حين لا يفسر العامل النحوي منه الا قرينة واحدة هي العلامة الاعرابية وهذا المبدأ يبسر ادراك العلاقات النحوية بما يحدد من الامور المحسوسة على حين يفسح العامل النحوي الطريق امام التخريج والتأويل والتقدير وهي امور فردية لا ضابط لها وكثيرا ما اختلف النحاة فيها فانفرد كل واحد منهم بتخريجه وتأويله وتقديره وليس هناك مجال للتقدير في حدود مبدأ تضافر القرائن لان كل شيء محدود او ملفوظ .

واما المبدأ الثالث الذي انشأته فهو جواز اهدار القرينة عند امن اللبس فيذهب تماما بالاعراب التقديرية والاعراب المحلى وينمى الخلافات النحوية حول المسائل كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلة الخ فالاعراب التقديرية الذي يقوم على تقدير الحركة لعدم ظهورها يضيف على العرب من الاعباء أكثر مما يفسر من المعاني فالحركة الاعرابية تقدر على المبنيات وعلى المقصور والمنقوص والواضح السدى لا شك فيه ان المعنى النحوي لهذه الكلمات اسرع بلوغا الى الذهن

والدروب المطروقة والمياه في تمكينهم من تحديد اتجاهاتهم وادراك مواقع وجودهم وتحديد غايات مسيرتهم . ذلك هو شأن القرائن اللفظية في الكلام فاذا رايت بنية ادركت معناها اللفظية واذا رايت علامة اعرابية خطر ببالك من الابواب ما يمكن ان تدل عليه واذا رايت مطابقة من نوع ما فالابواب ذات المطابقات معروفة ومحصورة واذا رايت رابطة ادركت اشارتها الى ما بين عنصرين او أكثر من عناصر الجملة من علاقة معينة واذا رايت احد المتلازمين بحثت بمقتضى التضام عما يلزمه واتخذت الاول قرينة على الثاني واذا رايت رتبة فهمت معناها او اداة ادركت وظيفتها او نغمة لمحت فحواها .

واما المبدأ الثاني وهو تضافر القرائن على الكشف عن المعنى النحوي فقد كان الضربة القاضية في حلبة الصراع مع العامل النحوي لانه اوضح ان العلامة الاعرابية وهي مناط القول في العامل لا تعدو ان تكون واحدة من القرائن الدالة على المعنى لا أكثر من ذلك ولا اقل . فاذا بيننا المعنى النحوي عليها وبيننا النحو كله على أساسه فقد رجحنا دون مرجح واهتمنا بدور احد الممثلين على المسرح دون بقية الأدوار فضاع معنى القصة وغابت معالم الحوار واصبح فهم المسرحية مجالا خصبا للتخمين والتأويل والتخيل ومحاولة ملء الفجوات التي غفلنا عنها اثناء التفرج على المسرحية . لقد قصر النحاة منهج النحو على تقسيم النحو الى حالات اعرابية اربع هي :

الرفع - النصب - الجر - الجزم

وقرروا ان العلامات الدالة على كل حالة قد تكون أصلية كالحركة وقد تكون فرعية كالحرف . وقد جعلوا الضمة من الحركات علم الرفع والفتحة علم النصب والكسرة علم الجر والسكون علم الجزم . وتنوب احدى الحركات عن اختها كما ينوب الحرف عن الحركة .

وقالوا ان الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة وان هذا العامل نفسه اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا وراحوا يحددون العوامل اللفظية والمعنوية حتى بلغوا بعدها مائة كاملة . وانشأوا لها الفلصفات حتى أصبح فهم النحو عسيرا على المبتدئين وأصبح استيعابه عسيرا على غيرهم . وطالت الكتب وضج الناس بالشكوى حتى تصدى المتأخرون للعامل بالنقد وكان سبب التصدي واضحا ولكن منهج النقد لم يكن

2 - ان استعمال الجملة ذات المحل الاعرابى فى جميع الحالات يحصن المعنى النحوى للجملة بعدد من القرائن يجعل السياق فى غنى عن العلامة الاعرابية ومن ثم عن المحل الاعرابى ولو صح ان الامر يستدعى وجود الحركة على محل الجملة لضرورتها ما استعملت الجملة ولكانت اللفظة قد لجأت الى حيلة اخرى تضمن الوفاء بمطالب الافهام وأمن اللبس .

3 - ما فائدة الاعراب المحلى اذا كان فهمه اعسر من فهم المعنى العام للجملة وما المانع من ان نقول ان الجملة خبر او حال او نعمت الخ دون ان نقول انها فى محل كذا ؟

4 - من الواضح ان القول بالعامل هو السبب فى القول بالمحل وانه اذا ثبت بطلان العامل ثبت بطلان الاعراب المحلى تبعا لذلك .

اما ما قال عنه النحاة انه نادر او شاذ او قليل فقد سبق ان فسرنا طائفة من امثله تحت عنوان جواز اهدار القرينة عند امن اللبس فعد الى ذلك ان شئت .

وفى ختام هذا الباب احب ان اشير الى اقتناعى بأن من الممكن ان يقوم النحو العربى على اساس القرائن وتضافرها وجواز اهدار احداها وذلك فى تبويب جديد يناسب مطالب المنهج العلمى والطريقة التعليمية وينفى من النحو نظرية العامل والاعراب التقديرى والاعراب المحلى ويزيح عن كاهل المتعلمين جبهة الشاذ والقليل والنادر والضرورة ويرد اعتبار القراءات القرآنية والحديث النبوى الشريف والله ولى التوفيق .

من الاعراب التقديرى ولو ان الاستعمال اللغوى رأى ان القرائن التى تذل على كلمة مبنية فى موضع ما من الجملة لم تؤد المعنى المقصود كاملا لعطل عن استعمال هذا اللفظ المبنى الى استعمال المعرب ولكن القرائن الدالة على الباب النحوى لهذا المبنى فى الجملة لم تترك حاجة الى العلامة الاعرابية فاهدرت العلامة لان اللبس مأمون . ولكن النحاة لم يعترفوا باهدارها فراحوا يتمسكون بها فقدروا لها حركة و اضافوا بهذا التقدير عبئا على المعربين وشجعهم على ذلك او الجأهم اليه انهم بنوا النحو على القول بالعامل فكيف يغفلون تقدير اثره فى آخر الكلمة اذا لم يظهر هذا الاثر ؟ والذى قيل فى المبنيات يقال مثله فى المقصور والمنقوص . وهكذا نرى ان العامل هو المسئول عن الاعراب التقديرى فاذا بطل العامل بتضافر القرائن بطل الاعراب التقديرى ببطلانه ثم بجواز اهدار القرينة عند امن اللبس .

ولهذا السبب نفسه يبطل الاعراب المحلى ايضا . صحيح ان الجملة ذات المحل الاعرابى حلت محل المفرد . ولو ان المفرد كان فى الاستعمال لاستحق حركة اعرابية ما ولكن الامر يحتاج الى نظرة ادق من نظرة النحاة الى المشكلة كما يلى :

1 - ان العدول عن استعمال المفرد المعرب الى استعمال الجملة يقوم على اساس من النمطية النحوية والبلاغية التى تجعل مواضع للمفرد ومواضع اخرى للجملة كالذى يحدث فى الخبر والحال والنعمت . والدليل على ذلك انك اذا حاولت ان تستبدل بالجميل ذوات المحل مفردات معربة ما استقام لك ذلك ولوجدت انك تحل محل الجمل الاسمية او الفعلية جملا اخرى وصفية دون المفردات .